منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

دليل تدريبي

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

دليل تدريبي

إعداد المادة: محمد العجاتي

تحرير الأوراق: عمر سمير

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: شروق الحريري

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الشبكة العربية للباحثات والباحثين الشباب في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (YSRN):

تكونت الشبكة في مايو/آيار 2021 في إطار التعاون بين منتدى البدائل العربي للدراساتAFA والصندوق الوطني للديمقراطية NED، وتسعى الشبكة إلى تعزيز المعرفة الخاصة بالاحتياجات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، من خلال بناء القدرات المعرفية والعملية لأعضاء الشبكة بتقديم مجموعة من التدريبات والاجتماعات في موضوعات متعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما تسعى إلى تخريج جيل جديد من الباحثين الاقتصاديين والسياسيين في المنطقة يمكنهم إنتاج معرفة نقدية (علمية) حول الوضع العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية. وكأحد أنشطة الشبكة تصدر سلسلة من أوراق السياسات الخاصة بوضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية كل عام.

AFA
منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA):

مؤسسة بحثية عربية مستقلة، تعمل كمنصة لتفاعل الخبراء والباحثين لإنتاج معرفة وخطاب بديل في المنطقة العربية. عبر فتح مساحات وخلق خطاب وطرح رؤى وسياسات بديلة لمختلف الفاعلين في المجال العام. وذلك للمساهمة في الوصول لمجتمع يعتمد العلم مرجعيةً في المجالات الاجتماعية المختلفة كطريق للعدالة والديمقراطية والتحرر بشقهم السياسي والاقتصادي/ الاجتماعي، يحتفي بالتنوع الثقافي ويقوم على مبدأ المواطنة والمساواة

كُتاب الحالات

عمر سمير (التحليل المقارن)

مدير برنامج العدالة الاجتماعية بمنتدى البدائل العربي للدراسات، باحث دكتوراه بجامعة إسطنبول

شروق الحريري (التحليل المقارن)

باحثة ومنسقة مشروعات بمنتدى البدائل العربي للدراسات، باحثة دكتوراه بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، تتركز اهتماماتها البحثية حول قضايا المجتمع المدني والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

نهلة صالح (حالة مصر)

باحثة، وطالبة ماجستير الأنثروبولوجيا بجامعة القاهرة

شيرين عساف (حالة لبنان)

مهندسة معمارية، باحثة مدينية وطالبة دكتوراه، مهتمة بالنهج الصاعدة للتخطيط ضمن المجتمعات ودور المجتمع المدني في التخطيط وتطوير المعرفة، عضو في الشبكة العربية للباحثين والباحثات الشباب في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعضو اللجنة التيسيرية عن لبنان

آمنة عبد المطلب (حالة السودان)

باحثة في قضايا المرأة والتعليم، ناشطة في مجال العمل الطوعي

أشرف ميمون (حالة المغرب)

باحث في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ناشط سياسي وجمعوي، عضو اللجنة الإدارية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، عضو في الشبكة العربية للباحثين والباحثات الشباب في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

إعداد الدليل

محمد العجاتي

باحث في العلوم السياسية ومدير منتدى البدائل العربي.

الجلسة الأولى: تقديم 6
الجلسة الثانية: اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر 10
الجلسة الثالثة: اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في لبنان 20
الجلسة الرابعة: اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في السودان 30
الجلسة الخامسة: اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المغرب 40
الجلسة 6 الختامية: المحليات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة 50

الجلسة الأولى: تقديم

اللامركزية هي نظام إداري يهدف إلى توزيع السلطة بين الحكومة المركزية والحكومات الولائية والإقليمية، ما يمنح كل إقليم أو ولاية صلاحيات أوسع في اتخاذ القرارات وتسيير شؤونها المحلية. تتعدد نظم الإدارة المحلية وتختلف مسمياتها ومساراتها التاريخية وممارساتها من بلد عربي إلى آخر، وتقترب أو تبتعد من مفهوم الحكم المحلي وتوزيع السلطة والمسؤولية المرتبطة بنمط الحكم، ويركز مشروعنا هذا في تحليل مقارن لأربع من تجارب الإدارة المحلية في كل من المغرب ولبنان ومصر والسودان، على اختلاف التجارب التاريخية والسياسية للشعوب في تلك البلدان، إلا أن هناك أيضًا بعض السمات المشتركة تشريعيًّا وسياسيًّا من حيث الممارسة، ونتائج السياسات المرتبطة بالاقتراب أو الابتعاد من مفهوم اللامركزية والحكم المحلي وتفويض السلطات أو مركزيتها

ويحاول الدليل ترجمة الأوراق البحثية الصادرة في كتيبه بنفس العنوان لمادة تدريبية تتناول تحليل منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال اقتراب اللامركزية، في محاولة لفهم دور هذه الوحدات الإدارية في تقديم الخدمات العامة في بعض القطاعات وتحسين أوضاع بعض الفئات المهمشة، بحثًا عن بدائل سياسية وممارسات أفضل تساهم في تعزيز هذه الحقوق

قبل أن نبدأ لابد من التأكيد أنه لكي تكون قادر على استخدام هذا الدليل لابد أن تستعين بالكتيب المذكور إذ إنه يحتوي التفاصيل والمعلومات التي تحتاجها لشرح محتوى هذا الدليل. التدريبات

يقسم وقت الجلسة بحيث لا يتعدى ساعة ونصف:

- بعد عمل تعارف بين المشاركين
- وتلقي توقعاتهم من الدورة.
- يتم نعرض أهداف الدورة ومحتوياتها.
- ثم نقدم للتدريب بالجزء التالي.

أهداف التدريب:

تنمية قدرات المتدربين على:

1. فهم تطور النظم المحلية في منطقتنا من منطلق حقوقي.
2. أهمية ودور اللامركزية في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
3. رؤى لتطوير منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال اللامركزية.

محتويات الدورة:

- تطور النظم المحلية.
- 4 حالات من المنطقة.
- رؤية مقارنة للمنطقة.

مقدمة ومدخل للدورة

الدول الأربع من أوائل البلدان التي وقعت على العهد الدولي والاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

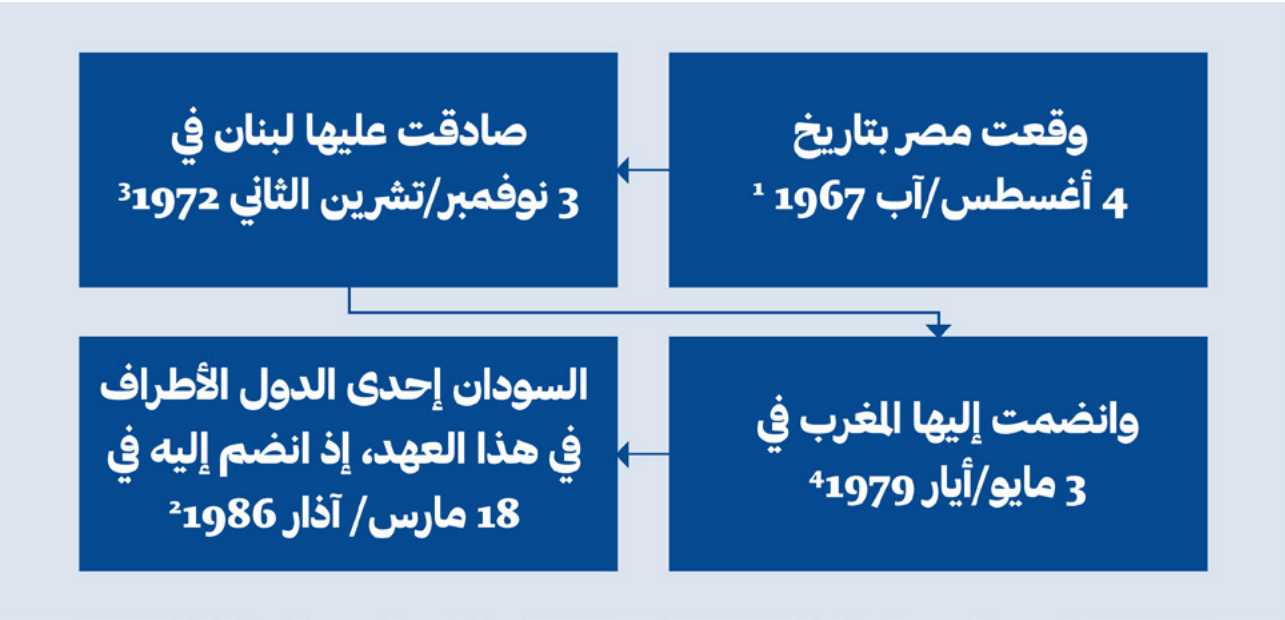

وارتبطت التشريعات المنظمة للمحليات/ البلديات/ الجهات الترابية/ الإدارة المحلية بالتغييرات والأحداث السياسية الكبرى مع حضور متأخر للجدل حول اللامركزية أواخر القرن الماضي،[5] فعلى سبيل المثال:

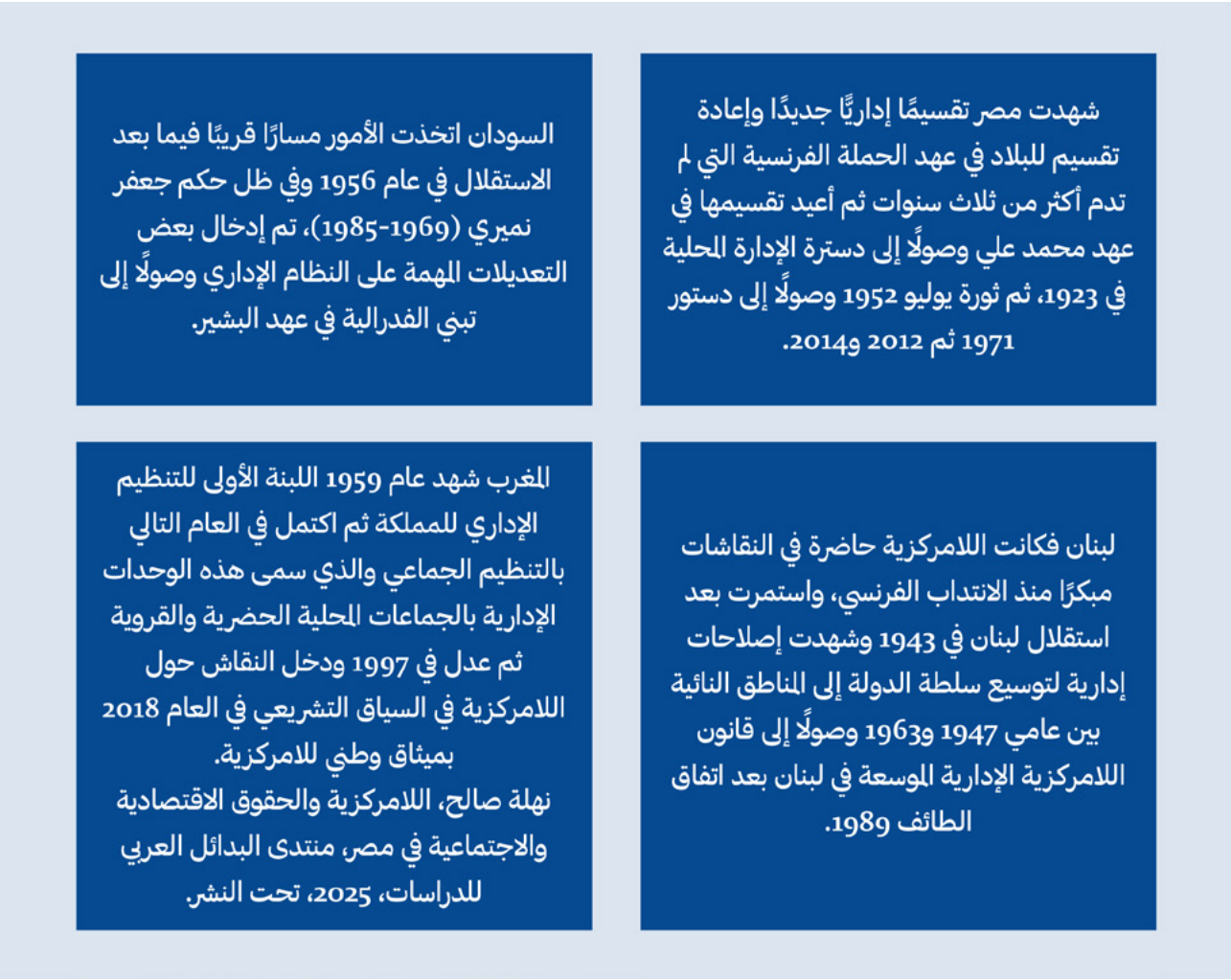

مناقشة المشاركين حول أهم السمات المشتركة بين الحالات السابقة ثم عرض الجزء الأخير:

والملاحظ هنا أن جزءًا من التطور الإداري للبلدان الأربعة:

- مرتبط بتغير الإدارة السياسية من الاحتلال إلى الاستقلال
- ارتبطت اللامركزية بتبعات أحداث كبرى كالحروب الأهلية كما في الحالة اللبنانية والسودانية حيث ارتأت الأنظمة فيها مخرجًا للمطالبات الجغرافية أو الطائفية،
- حيث كانت الدولة المركزية قوية كما في حالات المغرب ومصر فالتطورات على محدوديتها ارتبطت بالإرادة السياسية للحاكم
- تمت بعض النقاشات الموضوعية حول أهمية اللامركزية سواء في تعزيز سياسات التحرير الاقتصادي والاستثمار وغيرها وبالتالي اتخذت شكل إدارة أقاليم ومحافظات ووحدات إدارية تتناسب مع هذه الاحتياجات الجديدة.

ملحوظة هامة: التدريبات الموجودة في الحالات يمكن للمدربين تبادلها بين الدول إذ فقد يكون مفيدًا أحيانًا للاطلاع على تجربة أخرى أو التأكد من فهم المتدربين للمحتوى بعيدا عن تفاصيل الحالة. ولكن تظل هناك ضرورة لوجود تدريب تطبيقي واحد على الأقل عن الحالة محل الشرح.

الجلسة الثانية:
اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر

الجلسة الثانية: اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر

سير الجلسة: مدة الجلسة ساعتان

الموضوع	الطريقة	الوقت (دقيقة)
أولا: تطور النظم المحلية	بداية بسؤال المشاركين عن معارفهم ثم عرض محتوى الدليل من خلال باوربوينت (يعده المدرب)	15
ثانيا:...والخدمات الأساسية	عرض محتوى الدليل من خلال باوربوينت	5
ثالثا:....والخدمات العامة	عرض محتوى الدليل 50من خلال باوربوينت ثم تلقي أسئلة من المشاركين	10
تدريب 1	تقسيم مجموعات وشرح التدريب وتنفيذه من المجموعات	15
عرض المجموعات	ونقاش وتعليقات المدرب	10
رابعا:- دور المحليات...	عرض محتوى الدليل من خلال باوربوينت ثم تلقي أسئلة من المشاركين	20
خامسا:- إشكاليات	عرض محتوى الدليل من خلال باوربوينت	10
تدريب 2	تقسيم مجموعات وشرح التدريب وتنفيذه من المجموعات	20
عرض المجموعات	ونقاش وتعليقات المدرب وعرض التوصيات الموجودة في الدليل	10
	تقييم الجلسة وختام	5

أولا: تطور النظم المحلية في مصر

- بدأ نظام الإدارة المحلية في مصر مع الاحتلال الفرنسي في عام 1798 حيث أصدر نابليون أمرًا بتقسيم البلاد إلى 16 مديرية على رأس كل منها مدير فرنسي ثم أعاد كليبر تقسيم مصر إلى 8 مديريات في عام 1799.
- تأسس نظام الإدارة المحلية في مصر خلال عهد محمد علي باشا، وارتبط بتطور الحركة النيابية
- حصلت هذه المجالس على اعتراف قانوني وحماية دستورية بموجب دستور 1923
- بعد قيام ثورة يوليو 1952 اهتمت الدولة بالمجالس المحلية وتحديدًا بعد إصدار الدستور المؤقت سنة 1956
- توالت القوانين المصرية منذ سبعينيات القرن الماضي لتطوير نظام الإدارة المحلية

ثانيا: النظام المحلي وعلاقته بالخدمات الأساسية

يؤثر النظام المحلي في طبيعة الخدمات الأساسية من حيث الانتشار والتوزيع، وفي مصر تعتبر العلاقة بين النظام المحلي والخدمات الأساسية، مثل: الكهرباء والمياه والطاقة علاقة وثيقة.

تلعب الإدارة المحلية دورًا حاسمًا في توفير هذه الخدمات للمواطنين، وذلك لعدد من الأسباب:

- التنفيذ الميداني للمشاريع المتعلقة بالبنية التحتية لهذه الخدمات، مثل: الكهرباء والمياه والطاقة، وذلك ضمن حدود المحافظة،
- تقوم بالاستجابة السريعة للأعطال والخدمات وتقديم الحلول المناسبة،
- تشرف الإدارات المحلية على توزيع الخدمات الأساسية على المواطنين والمؤسسات داخل حدود المحافظة[6].

بينما تشرف الإدارة المركزية على الصيانة والتشغيل للحفاظ على الخدمات وتتولى الصيانة الدورية للشبكات والمرافق المتعلقة بالخدمات الأساسية لضمان استمراريتها وكفاءتها،

ثالثا: النظام المحلي وعلاقته بالخدمات العامة

يعد النظام المحلي هو الجزء من الدولة الذي يتولى إدارة الشؤون المحلية سواء كانت محافظة أو مدينة أو قرية، وينص القانون[7] على أن يتكون من أجهزة ومجالس منتخبة تعمل على تلبية احتياجات السكان وتقديم الخدمات الأساسية والعامة إليهم. وترجع أهمية الإدارة المحلية إلى

الحلقة الأقرب للمواطنين ما يجعل تلك الإدارات هي المسؤولة بشكل أساسي عن توفير الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والسكن،

التخطيط وتقديم الخدمات حيث يتولى النظام المحلي مسؤولية التخطيط لتوفير تلك الخدمات وتحديد الاحتياجات المحلية وتوزيع الموارد المتاحة وفقًا للاحتياجات،

الإشراف على تقديم الخدمات من خلال المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية،[8]

بالنسبة إلى السكان يجب على الإدارة المحلية تقديم التراخيص والعمل على توفير سكن مناسب للمواطنين ذوي الدخل المحدود،

بالنسبة إلى البنية التحتية فعلى الإدارة المحلية أن تقوم بإنشاء وصيانة الطرق وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء[9].

المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار وتوفير الخدمات وبالتالي حل المشكلات المحلية.

يتولى النظام المحلي مسؤولية الرقابة على جودة الخدمات العامة المقدمة إلى المواطنين والتأكد من مطابقتها للمعايير .

تدريب 1

- انتقلت من مجالس محلية محدودة الصلاحية إلى مجالس منتخبة، كما شهدت تغييرات في التسميات والمسميات الوظيفية، حيث ساهم دستور 1971 وقوانينه التكميلية في تطوير النظام الإداري المحلي في مصر، حيث تحولت المجالس المحلية من مجالس معينة إلى مجالس منتخبة ديمقراطيًا، ما عزز المشاركة الشعبية في صنع القرار المحلي.

- في عام 2011 تم حل المجالس الشعبية في مصر بموجب مرسوم المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم 116 لسنة2011، الذي أقر حل المجالس الشعبية المحلية وأبدل بها مجالس شعبية مؤقتة في المحافظات بحيث تضم في تشكيلها عددًا من أعضاء الهيئات القضائية ومن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومن الشخصيات العامة ومن القيادات وممثلًا عن الشباب وممثلة عن المرأة، وأن يتولى المجلس الشعبي المؤقت جميع اختصاصات المجالس الشعبية المحلية، إلى أن يستمر المجلس المؤقت لمدة سنة أو إلى انتخاب مجالس شعبية محلية جديدة أيهما أقرب[10]، وإلى الآن في عام 2024 لم يتم انتخاب مجلس شعبي محلي جديد.

- أما دستور عام 2014 الذي نص في المادة 176 على أن تكفل الدولة دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية وينظم القانون وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية والنهوض بها وحسن إدارتها وبالرغم من نص المادة السابقة فإنه حتى الآن لم يقر مشروع القانون[11] الذي يعالج به منظومة الإدارة المحلية في مصر[12].

- وترتبط العلاقة بين النظام المحلي والخدمات الأساسية بتعدد التشريعات الحاكمة للإدارة العامة والمحلية في مصر، في ظل التضارب وغياب التنسيق بين تلك التشريعات والقوانين والقرارات[13]، وبالتالي يتأثر الواقع المحلي المصري بالواقع الإداري الكلي للدولة في ظل تعدد التشريعات والقوانين الحاكمة للجهاز الإداري ككل، حيث يحكم الجهاز الإداري مواد خاصة بالسلطة التنفيذية في إطار دستور 2014، ويبلغ مجمل التشريعات والقوانين المنظمة لعمل الإدارة المحلية ما يقرب من 13000 قانون، وتلك القوانين لا تنظم فقط الإدارة العامة على المستوى المركزي بل تمتد لتصل إلى عمل الإدارة المحلية، حيث نجد قوانين القطاعات (التعليم، الصحة، الزراعة، الطب البيطري، الإسكان) تنظم عمل الإدارة العامة على المستويات المركزية لكل قطاع، وكذلك على المستويات المحلية أيضًا، نظرًا إلى تواجد كل قطاع من القطاعات السابقة على المستويين المركزي والمحلي، وبالتالي أدت التشوهات السابقة إلى ارتباك الإدارة المحلية من الناحية التنظيمية والوظيفية والرقابية[14].

يقوم المتدربون بناء على الجزء السابق خاصة التطورات بمناقشة أهم التحديات التي تواجه نظام المحليات في الحالة المصرية يمكن اختيار 3 تحديات أساسية وإظهار كيفية انعكاسها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

ما هي التحديات التي تواجه نظام الإدارة المحلية في مصر	وما هي الآثار المترتبة من ذلك على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين

بعد التدريب يمكن عرض الجزء التالي مع ربطه بما خرج من المجموعات:

يواجه النظام المحلي عددًا كبيرًا من التحديات في ظل النظام المركزي تحد من قدرته على توفير الخدمات العامة بشكل فعال ومن أهم تلك التحديات

- نقص الموارد المالية وعدم استقلاليتها وارتباط التمويلات بالمركز،
- نقص الكوادر المؤهلة والمدربة،
- غياب الإرادة السياسية والبيروقراطية وانتشار الفساد،

تؤدي كل تلك التحديات إلى عدم قدرة النظام المحلي على توفير الخدمات العامة والتأثير في الكفاءة وغيرها. جدير بالذكر أن ما سبق ذكره من مهام الإدارة المحلية هي مهام نظرية موثقة في قانون الإدارة المحلية والدستور المصري، ولكن هناك فرق كبير بين المواد القانونية النظرية وما يتم تطبيقه على أرض الواقع

رابعا: دور المحليات في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

يقاس دور المحليات في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال 4 عناصر: الإتاحة، والجودة، والولوج، والرضاء العام.

بالنسبة إلى الحقوق الأساسية	• تظهر المؤشرات عن النظر في الموازنة العامة للدولة في مصر رفع الدعم بشكل تدريجي عن الخدمات الأساسية. • تظهر المؤشرات تفاوتًا كبيرًا في الوصول إلى الخدمات الأساسية بين الريف والحضر وذلك بحسب آخر تعداد في عام 2017.[15] • عدموجود إدارة محلية منتخبة ولا مركزية تستطيع المساهمة في تقليل تلك الفجوات.
بالنسبة إلى الخدمات العامة،	• الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية في الموازنة العامة للدولة نسبته لا تتعدى نسبة 1.5%، وكذلك الحال بالنسبة إلى الإنفاق العام على التعليم الذي يلزم الدستور الدولة بنسبة إنفاق على التعليم لا تقل عن 6% من الناتج المحلي الإجمالي[16]. • الحق في المساحات العامة كمؤشر آخر، فتظهر مدينة الإسكندرية المثال الأبرز في غياب الحق في المساحات العامة والانتهاك الواضح والصريح لذلك الحق وتظهر أيضًا الغياب الواضح لدور الحكومة المحلية والمجالس الشعبية المحلية في المدينة. • (للتفاصيل راجع الكتيب المذكور في المقدمة)
بالنسبة إلى الفئات المهمشة	• إتاحة بعض الخدمات غير مكتملة بسبب العجز الشديد في عدد مقدمي الخدمة. • قلة عدد أماكن تقديم الخدمة في حالات. • غياب تخصصات أساسية وضعف الخبرات. • ضعف المشاركة للفئات الهشة لأسباب عديدة. • إشكاليات هيكلية تتعلق بالموقع الجغرافي أو الجندري أو حتى السياسي.

خامسا: إشكاليات اللامركزية من منطلق حقوقي

على الرغم من أهمية الدور المفترض أن تلعبه المحليات فإن المتتبع لهذا الدور يرى أنها فقدت قدرتها على إدارة المرافق والخدمات حيث وصلت إلى مستوى من التدهور والفساد[17] أفقدها التأييد الشعبي تجاه سياسات الحكومة في معالجة قضايا المواطنين

ويتجدد الأمل في أن يكون للمجالس المحلية دور حقيقي في مراقبة الأداء، وضمان وصول الخدمات إلى المواطنين. خاصة أن غياب هذه المجالس على مستوياتها كافة منذ صدور حكم قضائي بحلها عام 2011 كان له أثر سلبي في أداء الأجهزة التنفيذية كافة بالمحافظات، وعلى تنفيذ المشروعات الخدمية للمواطنين، وبالتالي تكمن الإشكالية الأساسية في الفلسفة التي تقوم عليها المحليات، فهي موروث لتراث الدولة المركزية، وانطلاقًا من ذلك تنقسم إشكاليات اللامركزية في السلطة المركزية إلى إشكاليات مؤسسية، وإشكاليات فنية

مؤسسية	فنية
• غياب واضح للرؤية في ذهن واضعي المواد الدستورية فجاءت معظم البنود متعلقة بتنظيم العمل أو باختصاصات الوحدات المحلية ملتبسة وغير واضحة، • غياب مصطلح الحكم المحلي الذي يعكس تمكين الوحدات المحلية من إدارة أمورها بنفسها وسلطتها في اتخاذ القرارات المحلية[18]. • عدم قدرة المجالس الشعبية المحلية سواء كانت تلك المجالس الشعبية منتخبة أو معينة على إصدار قرارات ملزمة للأجهزة التنفيذية المقابلة لها.[19] • عدم وضوح الاختصاصات فغياب التحديد الواضح والصريح للصلاحيات والمسؤوليات بين المستويات المختلفة للإدارة المحلية يؤدي إلى التداخل والتضارب في اتخاذ القرارات، • يعد تركيز الصلاحيات في المركز واستمرار المركزية في اتخاذ الكثير من القرارات الحاسمة، عاملًا يقلل من استقلال الوحدات المحلية وقدرتها على التصرف بمرونة.[20] • استمرار الهيكل التنظيمي للإدارة المحلية في عديد من المحافظات على نفس النمط التقليدي المركزي، يجعله غير قادر على الاستجابة للتحديات الجديدة والمستجدات، • نقص الكوادر المؤهلة والمدربة في الوحدات المحلية، يؤثر في كفاءة الأداء وتقديم الخدمات، • غياب التخطيط الإستراتيجي والافتقار إلى التخطيط على مستوى الوحدات المحلية، يؤدي إلى اتخاذ قرارات عاجلة وغير مدروسة • نقص في الموارد المالية، ما يحد من قدرتها على تنفيذ المشروعات وتقديم الخدمات، وعدم وجود استقلال مالي لها[21]. • ضعف مشاركة المجتمع المدني والأهلي في عملية صنع القرار على المستوى المحلي، وقلة الوعي المجتمعي بأهمية اللامركزية ودور المواطنين في المشاركة • ضعف آليات الرقابة والمحاسبة على أداء الأجهزة المحلية، ما يشجع على الفساد والإهدار، وغياب الشفافية في إدارة الشأن العام المحلي، ما يزيد من عدم الثقة بين المواطنين والأجهزة المحلية	• ارتباط كل المبادرات المحلية بالأشخاص وبالتالي لا توجد خطط أو برامج تحصل على تأييد السكان المحليين، ومن هنا نستنتج عدم وجود كوادر مؤهلة لتولي المهام الإدارية • الإدارة المحلية لا تدير الموارد المالية، بل إنها حتى لا تحصل عليها، ويقتصر دورها على استلام الموارد بعد إعادة توزيعها من الحكومة المركزية وإعادة إنفاقها مرة أخرى وفق القواعد التي تحددها وزارة المالية ولا يستطيع أي من القيادات المحلية في أي مستوى نقل أي أموال من بند إلى بند إلا بموافقة وزارة المالية • تهميش المواطنين وعدم خلق آليات للمشاركة المجتمعية موحدة من أهم المشكلات التي تواجه اللامركزية في مصر يضاف إلى ذلك عدم قيام المجالس المحلية بأي أنشطة، مثل جلسات الاستماع التي تدعم توسيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تهم السكان المحليين • يعد غياب قواعد بيانات موحدة ومتكاملة حول الموارد والخدمات والمشاريع على المستوى المحلي من أسباب إعاقة عملية التخطيط واتخاذ القرارات، وذلك بسبب صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة والمحدثة عن الاحتياجات والمشكلات التي تواجه المواطنين • ضعف شبكات الإنترنت في عديد من المناطق، ونقص البرامج يحد من قدرة الوحدات المحلية على التواصل والتبادل الرقمي للبيانات يضاف إلى ذلك نقص المهارات التقنية لدى العاملين في الوحدات المحلية، ما يجعل من الصعب الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، • صعوبة جذب الكفاءات الفنية للعمل في الوحدات المحلية، خاصة في المناطق النائية • صعوبة تحقيق التكامل بين الأنظمة المختلفة المستخدمة في الوحدات المحلية والحكومة المركزية • ارتفاع تكاليف تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات سبب في ازدواجية البيانات وتضارب المعلومات[22].

تدريب 2

دراسة حالة1: المساحات العامة في مصر

الحق في المساحات العامة كمؤشر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تظهر مدينة الإسكندرية المثال الأبرز في غياب الحق في المساحات العامة والانتهاك الواضح والصريح لذلك الحق وتظهر أيضًا الغياب الواضح لدور الحكومة المحلية والمجالس الشعبية المحلية في المدينة، فبداية من العام 2011 بدأ الاعتداء على كورنيش الإسكندرية وتحويل الواجهة الساحلية من مكان لا يكلف سكان المدينة أي أموال للحصول على تمشية أو جلسة لطيفة على البحر، إلى عدم حصولهم حتى على الحق في رؤية البحر دون دفع أموال طائلة، تحول كورنيش الإسكندرية من ممشى مفتوح لكل السكان إلى بناء كم كبير من المقاهي والفنادق والنوادي يكلف دخولها أموال طائلة[23].

ومن الممكن أن نأخذ مثالًا آخر عن الحق في المساحات العامة، يبلغ عدد الحدائق العامة في مصر (حدائق الحيوان والمتنزهات والحدائق العامة) في إجمالي الجمهورية 1802 حديقة بمساحة تصل إلى 5.3 مليون متر مربع حتى عام 2017، ومع ذلك تظل تلك المساحة غير متطابقة مع النسب المخصصة للحدائق التي وضعها المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية في تقرير أسس ومعايير التنسيق الحضاري بحيث أن ذلك التقرير يحتاج من الدولة المصرية إلى ما يقرب من 120 مليون متر مربع من الحدائق العامة بفارق يصل إلى 115 مليون متر مربع عن المساحة الفعلية الموجودة بالمدن المصرية، وبشكل عام انخفضت النسبة التي يحصل عليها الأفراد من المسطحات الخضراء، وإذا أخذنا محافظة القاهرة كمثال فسوف نجد انخفاضًا في نسبة المساحات الخضراء بين عام 2013 وعام 2022 يصل إلى 9.6% من جملة مساحة المسطحات الخضراء في محافظة القاهرة[24].

دراسة حالة 2 الصحة والنساء في مصر

الحق في الصحة للنساء من حيث عدد الوحدات التي تقدم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية إلى الإناث، وعلى الرغم من توفر نظام الرعاية الأساسية في مصر بنسبة 95% من إجمالي الوحدات، ولكن تظل إتاحة هذه الخدمات غير مكتملة بسبب العجز الشديد في عدد الأطباء وقلة عدد العيادات وأيام عملها، وطبقًا لوزارة الصحة المصرية هناك 3183 منطقة محرومة من خدمات الصحة الإنجابية وحوالي 1250 وحدة أساسية لا يوجد بها طبيب. وقامت وزارة الصحة بفتح 64 عيادة جديدة لتقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتنفذت 215 ألف زيارة للعيادات المتنقلة و2,700 قافلة صحة إنجابية ما بين عامي 2015 و2018، وبلغ إجمالي المنتفعات من العيادة المتنقلة 3,648,220 سيدة وإجمالي السيدات الحاصلات على وسائل تنظيم الأسرة من القوافل 1,209,205 سيدة[25].

يقسم المشاركون إلى مجموعتين تتناول كل مجموعة دراسة حالة من الدراستين أعلاه (في حال العدد الكبير تقسم 4 مجموعات كل مجموعتين تتناول دراسة حالة) للمناقشة والرد على ما يلي

بناء على دراسة الحالة التي تم قراءتها برجاء تحديد كيف يؤثر وضع المحليات في تقديم الخدمات الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على المستويات الأربعة لتوفير الحق وكيف يمكن التعامل معها

المستوى	الوضع الراهن	التوصيات
الإتاحة		
والجودة		
والولوج		
الرضاء		

بناء على التوصيات الصادرة عن المجموعات يمكن إضافة أو ربط أو تطوير عرض توصيات الورقة المكتوبة عن الحالة

التوصيات

- تعزيز اللامركزية من حيث منح صلاحيات أكبر للوحدات المحلية في إدارة شؤونها واتخاذ القرارات، عبر: توفير موارد مالية كافية للوحدات المحلية، وتمكينها من تحصيل بعض الإيرادات المحلية، وتقليل الاعتماد على الحكومة المركزية في اتخاذ القرارات وتخصيص الموارد.
- الإسراع في إقرار مشروع القانون الخاص بالإدارة المحلية مع الاستفادة من بنود الدستور، كما يجب معالجة القوانين المتضاربة التي تحكم عمل الجهاز الإداري في مصر.
- إشراك المواطنين في صنع القرار على المستوى المحلي، وتفعيل دور المجتمع المدني في الرقابة على أداء الوحدات المحلي،
- إجراء انتخابات محلية حرة ونزيهة في أقرب وقت لاستبدال المجلس المحلي الحالي غير المنتخب.
- تفعيل آليات الرقابة والمحاسبة على أداء الوحدات المحلية،
- رفع الوعي فيما يتعلق بأهمية الإدارة المحلية ودورها في التنمية.

الجلسة الثالثة:
اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في لبنان

الجلسة الثالثة: اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في لبنان

سير الجلسة: مدة الجلسة ساعتان

الموضوع	الطريقة	الوقت (دقيقة)
أولا: تطور النظم المحلية	بداية بسؤال المشاركين عن معارفهم ثم عرض محتوى الدليل من خلال باوربوينت (يعده المدرب)	15
ثانيا:...والخدمات الأساسية	عرض محتوى الدليل من خلال باوربوينت	5
ثالثا:....والخدمات العامة	عرض محتوى الدليل من خلال باوربوينت ثم تلقي أسئلة من المشاركين	10
تدريب 3	تقسيم مجموعات وشرح التدريب وتنفيذه من المجموعات	15
عرض المجموعات	ونقاش وتعليقات المدرب	10
رابعا:- دور المحليات...	عرض محتوى الدليل من خلال باوربوينت ثم تلقي أسئلة من المشاركين	20
خامسا:- إشكاليات	عرض محتوى الدليل من خلال باوربوينت	10
تدريب 4	تقسيم مجموعات وشرح التدريب وتنفيذه من المجموعات	20
عرض المجموعات	ونقاش وتعليقات المدرب وعرض التوصيات الموجودة في الدليل	10
	تقييم الجلسة وختام	5

أولا: تطور النظم المحلية

أعطت الإصلاحات الإدارية المتعاقبة في لبنان اهتمامًا «كبيرا» بموضوع اللامركزية، حيث يُعد تعزيزها أحد الحلول المقترحة لمعالجة الكثير من التحديات التنموية.

النقاشات حول اللامركزية كانت سائدة في لبنان حتى خلال فترة الانتداب الفرنسي، واستمرت بعد استقلال لبنان في 1943 مع تقديم إصلاحات إدارية طموحة لتوسيع سلطة الدولة إلى المناطق النائية.

بين عامي 1947 و1963، تم سن قوانين بلدية لتعزيز المشاركة السياسية والتنمية المحلية.[26]

يعد المرسوم التشريعي رقم 118 لعام 1977 (قانون البلديات) هو أساس تنظيم البلديات في لبنان.

أدت الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990)، إلى انهيار هياكل الحكم المحلي، إلى أن تم إقرار قانون اللامركزية الإدارية الموسعة في لبنان بعد اتفاق الطائف 1989.[27]

في عام 2014، تم طرح مسودة مشروع قانون جديد لتوسيع اللامركزية، لكنها لم تُقر بسبب الأزمات السياسية المستمرة.[28]

أعادت أزمة النفايات عام 2015 فتح النقاش حول فشل النظام المركزي في تقديم الخدمات الأساسية، مثل إدارة النفايات.

في عام 2018، حقق المجتمع المدني خطوة مهمة عندما نجح في إدراج ممثلين له في النقاشات البرلمانية حول مشروع قانون اللامركزية الجديد الذي تم اقتراحه.

(للتفاصيل راجع الكتيب المذكور في المقدمة)

نصوص تشريعية:

قانون عام 1977

الفصل الرابع المجلس البلدي-القسم الأول مدى اختصاصه

المادة 47: كل عمل ذي طابع أو منفعة عامة، في النطاق البلدي، من اختصاص المجلس البلدي. وللمجلس البلدي أن يعرب عن توصياته وأمانيه في سائر المواضيع ذات المصلحة البلدية ويبدي ملاحظاته ومقترحاته فيما يتعلق بالحاجات العامة في النطاق البلدي، ويتولى رئيس المجلس أو من يقوم مقامه إبلاغ ذلك إلى المراجع المختصة وفقًا للأصول

في المادة 126، تم تحديد الأدوار الرئيسية لمجلس اتحاد البلديات في التعامل مع عدة مواضيع حيوية تشمل التنسيق والتخطيط للمشاريع العامة التي تعود بالنفع على البلديات الأعضاء، وذلك عبر عدة نقاط رئيسية أهمها

- **المشاريع العامة ذات المنافع المشتركة:** تشمل هذه المشاريع الطرق، المجارير، النفايات، المسالخ، خدمات الإطفاء، تنظيم المواصلات، التعاونيات، والأسواق الشعبية. يُعنى المجلس بتحديد أولويات هذه المشاريع والتخطيط لها، سواء كانت قائمة أو مرتقبة.
- **التخطيط والاستملاكات:** يتضمن هذا الاختصاص تحديد الخطط والاستملاكات اللازمة لتنفيذ المشاريع المطروحة، بما في ذلك تحضير دفاتر الشروط.
- **التنسيق بين البلديات الأعضاء:** يشمل هذا الدور التنسيق وحل الخلافات بين البلديات الأعضاء لضمان العمل المشترك والفعال.
- **إدارة المشاعات:** تشمل هذه الصلاحية إدارة الأموال المشاعية التي لا تعود إلى البلدية معينة وإدارتها بما يخدم مشاريع الاتحاد.
- **الخطة الإنمائية:** يعتمد المجلس خطة إنمائية تندرج ضمن صلاحيات الاتحاد.

ثانيا: البلديات والخدمات الأساسية

من أهم الخدمات الأساسية التي يمكن للبلديات أن تلعب دورًا في تقديمها:

- **خدمات الكهرباء والمياه:** تعتبر السلطة المركزية بمؤسساتها المختلفة هي اللاعب الأساسي في تقديم الخدمات المتعلقة بالكهرباء والمياه. ومع ذلك، وفقًا للمادة 49 و136 من قانون 1977،، يحق للبلدية استعمال الأملاك العمومية والقيام بعمليات الحفر والتمديدات لتنفيذ مشاريع الإنارة والمياه[26].
- **إدارة النفايات الصلبة:** تم تكليف البلديات واتحادات البلديات بإدارة النفايات منذ عام 1931 بموجب قرار صدر في فترة الانتداب الفرنسي، وقد تلت ذلك عدة قوانين عززت هذه المسؤولية[27]. تمنح المادة 49 من قانون 1977، البلديات صلاحية إنشاء المجارير ومصارف النفايات وأمثالها[28].
- **الأمن المحلي:** تنظم المادة 74 من قانون البلديات شؤون الأمن المحلي، حيث يتولى رئيس البلدية مسؤولية الأمن بواسطة الشرطة البلدية التي تتمتع بصفة الضابطة العدلية، وله الحق في طلب مؤازرة قوى الأمن الداخلي في حالات الجريمة أو تهديد السلامة العامة، كما يمكنه بدء التحقيقات اللازمة[29].

ثالثا: البلديات والخدمات العامة

من أهم الخدمات العامة التي يمكن للبلديات أن تلعب دورًا في تقديمها:

السكن[33]:

وفقًا للمادتين 49 و50 من قانون البلديات

- بناء وإدارة وحدات سكنية ميسورة التكلفة.
- استملاك الأراضي لمشاريع الإسكان عن طريق المصادرة لتطوير مشاريع الإسكان.
- إجراء دراسة جدوى لتحديد عدد الوحدات الممكن بناؤها، وتحديد أسعار البناء والمعايير المتعلقة بالأهلية والتكاليف.
- تخصيص نسبة من الوحدات السكنية للأشخاص ذوي الدخل المحدود.
- فرض ضرائب على الشقق الفارغة لتحفيز المالكين على بيع أو تأجير هذه الوحدات بأسعار ميسرة.
- مراقبة وتنظيم عقود الإيجار، والامتثال لها.

الصحة العامة:

- وفقًا للمادة 51 و74 من قانون البلديات،
- يُشترط موافقة المجلس البلدي على إنشاء، نقل، أو إلغاء المستشفيات والمستوصفات الحكومية.
- الإشراف على توزيع الخدمات الصحية وضمان توافرها بشكل يخدم السكان المحليين.
- رئيس السلطة التنفيذية للبلدية مسؤول عن توزيع المساعدات لمواجهة الكوارث مثل الحرائق، الفيضانات، والأوبئة. التعاون مع وزارة الصحة العامة والمنظمات الدولية لتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية، لا سيما في المناطق ذات الاحتياجات الخاصة أو التي تعاني من نقص في الخدمات[34].

التعليم:

المواد 49، 50، و51.

- صلاحيات إنشاء المدارس الرسمية، دور الحضانة، والمدارس المهنية.
- مراقبة سير العمل في المدارس الرسمية والخاصة.
- إنشاء، نقل أو إلغاء المدارس.
- دعم المدارس الرسمية ماليًا. في المقابل.
- تتعاون البلديات مع وزارة التربية والتعليم العالي ومكاتبها الإقليمية التي تشرف على تنفيذ السياسات التعليمية ومراقبة المدارس[35].
- تعمل البلديات مع المنظمات غير الحكومية والجهات الدولية مثل اليونيسف واليونسكو لتقديم الخدمات التعليمية، خصوصًا في المناطق النائية والمهمشة.

الثقافة والتنمية الاجتماعية والبنية التحتية:

- للمجالس البلدية صلاحيات واسعة تشمل إنشاء أو إدارة أو المساهمة في مشاريع ثقافية واجتماعية ورياضية، مثل المتاحف والمكتبات العامة ودور السينما والأندية الرياضية.
- ضرورة موافقة المجلس البلدي لإنشاء المؤسسات الخيرية، مما يضمن تنسيق هذه المبادرات مع السياسات العامة للبلدية.
- تخطيط الطرق وتوسيعها، وإنشاء الحدائق العامة بالتعاون مع المديرية العامة للتنظيم المدني، في إطار المخطط التوجيهي للبلدة.
- إنشاء مشاريع مثل وسائل النقل العام والأسواق.
- موافقته لتنظيم حركة المرور وتطوير مشاريع النقل الكبرى[36].

تدريب 3

مجموعتا عمل الأولى للصحة والسكن والثانية للتعليم والتنمية الاجتماعية (في حال وجود عدد كبير يمكن تقسيمهم إلى أربعة مجموعات مجموعة لكل موضوع)

بعد قراءة الفقرة التالية:

النظام المحلي وتأثيره في الفئات المهمشة

وفقًا لقانون البلديات اللبناني 1977، لا توجد مواد محددة تتعلق بالفئات المهمشة بشكل مباشر باستثناء ما جاء في المادة 49. هذه المادة تنص على أن المجلس البلدي يتولى تقديم الإسعافات إلى المعوزين والمعاقين ودعم النوادي والجمعيات والنشاطات الصحية والاجتماعية والرياضية والثقافية. ورغم أن هذه المادة تشير إلى بعض الأدوار التي يمكن أن تؤثر إيجابيًا على الفئات المهمشة مثل ذوي الإعاقة أو المحتاجين، فإنها لا تتضمن تفاصيل أو آليات واضحة حول كيفية تقديم الدعم إلى هذه الفئات أو تطوير برامج شاملة لهم. لذلك، يبقى دور البلديات تجاه الفئات المهمشة محدودًا إلى حد كبير، خاصة في المناطق الريفية، ويعتمد على المبادرات المحلية والموارد المتاحة، دون وجود إطار قانوني متكامل يوجهها بشكل صريح لخدمة هذه الفئات

من خلال الموضوعات التي تتناولها المجموعة

1. على مستوى

البعد	كيف تدعم النصوص المذكور الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع؟	ما هي أهم النواقص في هذا المجال؟
الجغرافي		
النوع الاجتماعي		
الفئات الأفقر		

رابعا: دور المحليات في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

- تُظهر الفجوة الكبيرة في جودة وتوافر الخدمات بين البلديات تفاوتًا ملحوظًا يعتمد على الموقع الجغرافي والقدرات المحلية.
- تتأثر جودة وتوافر الخدمات بالقدرات الإدارية للبلديات.
- البلديات تلعب دورًا حيويًا في تحسين الوصول إلى الخدمات.
- البلديات التي تحقق رضا السكان تسهم في تعزيز الانتماء المحلي والاستقرار،

الرضاء العام يرتبط أيضًا بمستوى التواصل بين البلديات والمواطنين. البلديات التي تتبنى سياسات شفافة وتتيح للمواطنين فرصة المشاركة في صنع القرار تحظى بمستوى أعلى من الرضا. في المقابل، البلديات التي تفتقر إلى الشفافية وتعمل بدون استشارة السكان تواجه تراجعًا في مستوى الثقة والرضا. يوجد تفاوت كبير بين البلديات في كيفية تواصلها مع المواطنين. بحسب الدراسة التي أجرتها المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية 2017، حوالي 50% من الاتحادات تمتلك مواقع إلكترونية أو صفحات رسمية على فيسبوك، لكن فقط 10% منها توفر معلومات مفصلة عن موازناتها وقراراتها. إلى جانب ذلك، لا يتجاوز عدد الاتحادات التي تنظر بإيجابية إلى قانون الحق في الوصول إلى المعلومات لعام 2017 حوالي 12%. بعض البلديات تنظم اجتماعات عامة، لكن حجم المشاركة ونطاق هذه الاجتماعات يختلف من اتحاد إلى آخر.[34]

خامسا: اللامركزية من منطلق حقوقي أية إشكاليات؟

1. لفشل المؤسساتي والحوكمة الضعيفة

- ضعف الإطار القانوني والحقوقي[38]
- التدخلات السياسية والفساد
- غياب آليات المساءلة والشفافية

2. التحديات الاقتصادية والاجتماعية

- التفاوت في الموارد والقدرات ما بين البلديات
- الاستقلالية المالية
- تحديات حقوق اللاجئين والمجتمعات المضيفة
- الاعتماد المفرط على المساعدات الدولية

تدريب 4

دراسة حالة 1
النفايات في لبنان.

تاريخيًّا، كانت الحكومة المركزية هي المسؤولة الأساسية عن إدارة النفايات، خاصة في محافظتي بيروت وجبل لبنان. بعد أزمة النفايات في عام 2015، بدأت البلديات والاتحادات المحلية تتحمل هذه المسؤولية بشكل متزايد. بحسب دراسة أجرتها من قبل منظمة تقرير الديمقراطية الدولية بين إبريل وأكتوبر 2018، حوالي 54% من الاتحادات نشيطة في هذا المجال، لكن تواجه تحديات مالية كبيرة، حيث تصل نسبة موازنة إدارة النفايات إلى 60% من الموازنة العامة في بعض الحالات. كما تعاني البلديات من نقص في الموظفين، حيث أشار أكثر من 80% من الاتحادات إلى حاجتهم إلى موظفين إضافيين[36]. ورغم هذه التحديات، تسعى بعض الاتحادات إلى تقديم حلول مشتركة وقد يكون اللجوء إلى القطاع الخاص خيارًا فعالًا. في بعض المناطق، خاصة الريفية منها، تفتقر البلديات إلى الإمكانات اللازمة للتعامل مع النفايات، ما يؤدي إلى تراكمها في الشوارع وزيادة التلوث البيئي. هذه المشكلة تؤثر بشكل مباشر في صحة السكان ونوعية حياتهم. من ناحية إدارة النفايات، تقدم بعض البلديات خدمات ذات جودة عالية بالتعاون مع المنظمات الدولية. بلدية صيدا، على سبيل المثال، نفذت مشروعًا لتحسين إدارة النفايات باستخدام تقنيات الطاقة الشمسية، ما أدى إلى تحسين كفاءة إدارة النفايات في المدينة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.[37]

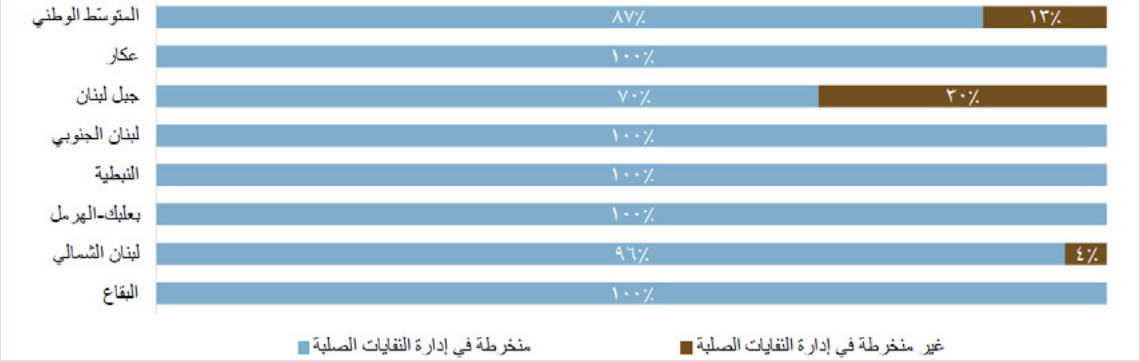

Figure 1البلديات المنخرطة في إدارة النفايات الصلبة في كل محافظة.[38]

دراسة حالة 2
كهرباء زحلة

السلطات المحلية يمكنها أن تلعب دورًا محوريًّا في توفير الخدمات الأساسية والعامة مثل الكهرباء، المياه، السكن وغيرها. إلا أن عديدًا منها لم يكن يقوم بها نظرًا إلى الاعتماد على السلطة المركزية في تأمينها، عدم المعرفة بالدور الفعلي الذي يمكنهم القيام به أو ضعف الموارد والإمكانات. منذ عام 2011 ومع أزمة النزوح السوري ساهمت المنظمات الدولية بتسليط الضوء على دور البلديات ومسؤولياتها في موضوع تقديم الخدمات والتنمية المستدامة ما شجع البعض على لعب دور أكبر في هذا المجال وتطوير تجارب بديلة ناجحة خاصة مع توافر الدعم المادي واللوجستي. أما منذ عام 2019، فقد أثرت الأزمات بشكل كبير في قدرة السلطات على تأمين هذه الخدمات.

في ظل انهيار مؤسسات الدولة المركزية نتيجة الأزمات المتعددة التي يمر بها لبنان، ونظرًا إلى أنها كانت اللاعب الأبرز في تقديم الخدمات، اضطرت السلطات المحلية بالتعاون مع المنظمات المحلية والدولية إلى العمل على تعويض هذه الفجوة. إلا أن هذا الدور يتفاوت بشكل كبير بناءً على الموارد المتاحة وحجم البلدية وانتمائها إلى اتحادات البلديات. إضافة إلى ذلك، أن التحديات التي تواجهها في ظل ضعف الدعم الحكومي والنزاعات مع المؤسسات المركزية تجعل من الصعب تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى الخدمات.

لكن البلديات التي لديها فرق إدارية مؤهلة وقادرة على تخطيط وتنفيذ المشاريع بشكل فعال تتمكن من تحسين الخدمات بشكل ملحوظ. أما البلديات التي تعاني من نقص في الكفاءات الإدارية تواجه صعوبات كبيرة في تنفيذ المشاريع، ما يؤدي إلى تدني جودة الخدمات. في عديد من القطاعات شاهدنا مبادرات ناجحة من قبل البلديات للتعويض عن نقص أو ضعف الخدمات المقدمة من قبل الدولة. مثال على ذلك، في مواجهة أزمة الكهرباء، أظهرت بلدية زحلة مبادرة مستقلة ونموذجية، حيث قامت بإنشاء شبكتها الخاصة لتوليد الكهرباء، ما وفر الكهرباء بشكل منتظم لأكثر من 300000 نسمة، وهو ما يوضح كيف يمكن للبلديات أن تلعب دورًا كبيرًا في سد الفراغ الذي تتركه الدولة المركزية عندما تفشل في توفير الخدمات الأساسية. وفي المقابل، تعاني البلديات من صعوبات أكبر في توفير الخدمات، حيث يقتصر دورها على الحلول المؤقتة مثل استئجار مولدات كهرباء أو شراء المياه عبر الصهاريج. في منطقة المتن يعتبر ما يقرب من 79% من الأسر أن توفير الكهرباء ضعيف أو غير موجود[39]

يقسم المشاركون إلى مجموعتين تتناول كل مجموعة دراسة حالة من الدراستين أعلاه (في حال العدد الكبير تقسم إلى 4 مجموعات كل مجموعتين تتناول دراسة حالة) للمناقشة والرد على ما يلي

بناء على دراسة الحالة التي تم قراءتها برجاء تحديد كيف يؤثر وضع المحليات في تقديم الخدمات الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على المستويات الأربعة لتوفير الحق وكيف يمكن التعامل معها

المستوى	الوضع الراهن	التوصيات
الإتاحة		
والجودة		
والولوج		
الرضاء		

بناء على التوصيات الصادرة عن المجموعات يمكن إضافة أو ربط أو تطوير عرض توصيات الورقة المكتوبة عن الحالة

خاتمة

تعزيز اللامركزية:
- تمكين السلطات المحلية من اتخاذ قرارات مستقلة وتقديم الخدمات الأساسية بفعالية أكبر،
- تبني قانون اللامركزية الإدارية والتعديلات المقترحة عليه.
- اتخاذ قرارات مستقلة وتوفير الموارد المالية اللازمة لتعزيز مرونتها في التعامل مع التحديات المحلية.

تعزيز النهج التشاركي:
- تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية لزيادة الموارد والقدرات.
- إشراك السكان المحليين في صنع القرار لتعزيز الشفافية والاستجابة للاحتياجات الفعلية للمجتمع.

التخطيط المرن والإستراتيجي:
- اعتماد السلطات المحلية على إستراتيجيات تخطيط مرنة تأخذ في الاعتبار الأزمات المفاجئة، ما يضمن استدامة.
- التخطيط المبني على التحليل الشامل والمتعدد يمكن أن يساعد البلديات على التكيف مع الظروف المتغيرة.

بناء القدرات المحلية:
- تدريب المسؤولين المحليين على استخدام البيانات وتحليلها لتعزيز التخطيط المبني على الأدلة.
- تشبيك مع الخبرات الدولية والشبكات العالمية بهدف تعزيز قدرة السلطات المحلية على التكيف مع الأزمات وتبني أفضل الممارسات.

توظيف الحلول التقنية البديلة:
- مثل تدعيم مشاريع الطاقة الشمسية والمياه المستقلة لضمان استمرار تقديم الخدمات الأساسية.
- إنتاج المعرفة واستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS).

الجلسة الرابعة:
اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في السودان

الجلسة الرابعة: اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في السودان

سير الجلسة: مدة الجلسة ساعتان

الموضوع	الطريقة	الوقت (دقيقة)
أولا: تطور النظم المحلية	بداية بسؤال المشاركين عن معارفهم ثم عرض محتوى الدليل من خلال باوربوينت (يعده المدرب)	15
ثانيا:...والخدمات الأساسية	عرض محتوى الدليل من خلال باوربوينت	5
ثالثا:....والخدمات العامة	عرض محتوى الدليل من خلال باوربوينت ثم تلقي أسئلة من المشاركين	10
رابعا: .... بعد الحرب	عرض محتوى الدليل من خلال باوربوينت	5
تدريب 5	تقسيم مجموعات وشرح التدريب وتنفيذه من المجموعات	15
عرض المجموعات	ونقاش وتعليقات المدرب	10
خامسا:- إشكاليات	عرض محتوى الدليل من خلال باوربوينت	20
تدريب 6	تقسيم مجموعات وشرح التدريب وتنفيذه من المجموعات	20
عرض المجموعات	ونقاش وتعليقات المدرب وعرض التوصيات الموجودة في الدليل	10
	تقييم الجلسة وختام	10

أولا:- تطور النظام المحلي

شهدت النظم المحلية في السودان تطورات متعددة منذ فترة ما قبل الاستعمار وحتى الوقت الحالي:[40]

قبل الاستعمار البريطاني، كان السودان يحكم من خلال نظام تقليدي، حيث كانت السلطة موزعة بين الزعامات المحلية. [40]

أثناء الاستعمار تم تطبيق نظام الحكم غير المباشر، حيث أبقت السلطات الاستعمارية على الزعامات المحلية، لكنها جعلتها مسؤولة أمام الإدارات البريطانية.[41]

بعد استقلال السودان في عام 1956، بدأت الدولة في إعادة تشكيل نظام الحكم المحلي. حيث أصبحت الحكومة الوطنية تسيطر على جميع المستويات الإدارية في البلاد. ومع ذلك، تم تقسيم السودان إلى مديريات ومحافظات لضمان إدارة المناطق البعيدة.[42]

في السبعينيات، تحديدًا وفي ظل حكم الرئيس جعفر نميري (1969-1985)، تم إدخال بعض التعديلات حيث تم إدخال نظام الحكم الإقليمي عام 1972 بعد اتفاقية أديس أبابا التي أنهت الحرب الأهلية الأولى في الجنوب. هذا النظام منح الأقاليم الجنوبية حكمًا ذاتيًا محدودًا، لكنه لم يشمل بقية أنحاء البلاد.[43]

أما في عهد حكومة الإنقاذ (1989-2019)، فتم إعادة هيكلة النظام الإداري في البلاد، وتبني النظام الفيدرالي الكامل في عام 1994. وتم تقسيم السودان إلى 26 ولاية، وتعزيز دور الحكم المحلي عن طريق منح الولايات صلاحيات أوسع في اتخاذ القرارات الإدارية والاقتصادية، مع بقاء بعض الصلاحيات الرئيسية مثل الأمن والدفاع بيد الحكومة المركزية.

تم تبني اللامركزية في السودان منذ فترة طويلة، وخاصة في ظل اتفاقيات السلام مثل اتفاقية نيفاشا 2005 التي أدت إلى استقلال جنوب السودان، والتي عززت من تطبيق النظام الفيدرالي في البلاد.[44]

بعد الثورة السودانية في 2019 دخل السودان في فترة انتقالية شهدت إعادة تقييم للنظم المحلية. وكانت اتفاقية السلام الموقعة في جوبا عام 2020 بين الحكومة الانتقالية والجماعات المسلحة[45] تنص على إعادة تشكيل نظام الحكم على أساس فيدرالي، ما أعاد التركيز في تعزيز اللامركزية وحقوق الأقاليم المختلفة في إدارة شؤونها.

ثانيا: النظام المحلي وعلاقته بالخدمات الأساسية

النظام المحلي وتوزيع الخدمات:

النظام المحلي مسؤول عن توفير وإدارة الخدمات الأساسية في الأقاليم، بما في ذلك: المياه، الكهرباء، الصرف الصحي، الصحة، والتعليم. إلا أن تركز الموارد والخدمات في العاصمة الخرطوم والمدن الكبرى أدى إلى تهميش المناطق الريفية والأطراف، ما تسبب في نزوح السكان إلى المدن بحثًا عن خدمات أفضل. هذا التفاوت في توزيع الخدمات كان موجودًا حتى قبل اندلاع الحرب، ولكنه أصبح أكثر حدة مع تدمير البنية التحتية وتعطل المؤسسات العامة بعد إبريل 2023.[47]

تأثير الحرب في تقديم الخدمات:

مع اندلاع الحرب، انهارت عديد من هياكل النظام المحلي، وتعرضت محطات المياه والكهرباء للتدمير أو التوقف عن العمل. في الخرطوم وحدها، دُمِّرت أكثر من 70% من المؤسسات الصحية وتعطلت شبكات المياه والكهرباء، ما أدى إلى نزوح الملايين من العاصمة إلى ولايات أخرى بحثًا عن الخدمات الأساسية. في هذا السياق، يمكن القول إن النظام المحلي لم يعد قادرًا على تقديم الخدمات بشكل كافٍ أو فعال، ما تسبب في تزايد الاعتماد على المبادرات الفردية والجماعات الأهلية لمساعدة النازحين.[48]

ثالثا: النظام المحلي والخدمات العامة

في السودان، يعد التفاوت في تقديم الخدمات العامة بين المناطق المختلفة مشكلة كبيرة، ويظهر بوضوح في توزيع الموارد بين الولايات المختلفة. فيما يلي بعض الأمثلة التي تعكس هذا التفاوت

أ. الموارد المالية وتفاوت الميزانيات

ب. الصحة والتعليم

ج. البنية التحتية

د. الكهرباء والمياه

(لا تنسَ مراجعة الكتيب المذكور في المقدمة للتفاصيل)

رابعا: النظام المحلي والخدمات العامة بعد الحرب

بعد اندلاع الحرب، تضررت بشدة هياكل النظام المحلي، وتوقفت عديد من الخدمات العامة في الخرطوم والمدن الكبرى. تسببت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في انقطاع التيار الكهربائي، وتعطيل محطات المياه، وإغلاق المستشفيات والمدارس. وبالإضافة إلى ذلك، أدت النزاعات إلى نزوح ملايين السكان إلى مناطق أخرى، ما زاد الضغط على النظام المحلي في الولايات الأخرى التي باتت غير قادرة على تلبية احتياجات السكان النازحين.[49]

تدريب -5

النظام المحلي والفئات المهمشة

النظام المحلي في السودان يُفترض أن يلعب دورًا أساسيًّا في تقديم الخدمات وتوزيع الموارد على جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة، التي تشمل سكان المناطق الريفية، النساء، والأقليات العرقية. مع ذلك، يتسم النظام المحلي بتفاوت كبير في قدرته على تلبية احتياجات هذه الفئات، بسبب عدة عوامل منها مركزية السلطة، وضعف البنية التحتية، وتفاوت توزيع الموارد.[50]

1. التفاوت في توزيع الخدمات

2. الأقليات العرقية

3. أثر الحرب في الفئات المهمشة

4. المركزية وضعف السلطات المحلية

من خلال مجموعات عمل يتم تحديد مظهرين لكل نقطة من النقاط السابقة.

تقوم المجموعات بالعرض.

يقوم المدرب بتجميع النقاط على سبورة قلابة وعرضهم بعد انتهاء المجموعات والتعليق عليها.

خامسا: إشكاليات اللامركزية من منطلق حقوقي

التحدي الأكبر أمام النظم المحلية في السودان يكمن في تحقيق توازن بين السلطة المركزية وصلاحيات الولايات، وضمان تقديم الخدمات بشكل فعال للمواطنين في أنحاء البلاد كافة، مع معالجة القضايا المتعلقة بالصراعات والتفاوت الاقتصادي.

كما أن النظام المحلي في السودان لا يزال يواجه تحديات كبيرة، منها:

1. عدم التوزيع العادل للموارد:

رغم أن اللامركزية تهدف إلى تعزيز الحكم المحلي وتحقيق العدالة في توزيع الموارد، فإن الواقع يشير إلى تركّز الموارد الاقتصادية والمالية في العاصمة والمناطق المركزية، بينما تعاني الولايات والمناطق الطرفية من نقص حاد في التمويل والبنى التحتية. هذا التفاوت يساهم في تعميق الفجوات الاقتصادية بين= المناطق، ما يحرم المواطنين في الأطراف من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، مثل حقهم في التعليم، والصحة، والمياه النظيفة.[51]

2. ضعف القدرات المؤسسية:

تواجه الولايات والمحليات في السودان ضعفًا في القدرات الإدارية والمؤسسية، وهو ما يؤثر في فعالية الحكومات المحلية في تقديم الخدمات وحماية حقوق المواطنين. غياب الكوادر المدربة وضعف نظم الحوكمة المحلية يجعل من الصعب تطبيق سياسات حقوقية تعزز من رفاهية السكان المحليين. وبسبب هذا الضعف، يعاني المواطنون من نقص في الخدمات الأساسية، ما يؤثر سلبًا في حقوقهم في الصحة والتعليم.[52]

3. التداخل بين السلطات المحلية والمركزية:

في عديد من الحالات، تتداخل الصلاحيات بين السلطات المركزية والمحلية في السودان، ما يخلق حالة من الفوضى في إدارة الشؤون المحلية. هذا التداخل يؤدي إلى تقويض فعالية اللامركزية، ويعزز من هيمنة السلطة المركزية على اتخاذ القرارات، وهو ما يتعارض مع حق الولايات في إدارة شؤونها بشكل مستقل وفقًا لمبدأ اللامركزية. وبذلك يتم تهميش دور السلطات المحلية في الدفاع عن حقوق المواطنين وحل القضايا المحلية.[53]

4. التأثير في الحقوق السياسية:

إحدى الإشكاليات الكبرى تتمثل في ضعف التمثيل السياسي على المستوى المحلي، حيث تواجه الولايات صعوبة في ممارسة الحكم الذاتي الكامل بسبب التدخلات المركزية. هذا يؤثر في حقوق المواطنين في المشاركة السياسية على المستوى المحلي، إذ تتعرض السلطات المحلية لضغوط سياسية من المركز، ما يحد من استقلاليتها وفعاليتها في تمثيل مصالح المواطنين.[54]

5. النزاعات المسلحة وتأثيرها في اللامركزية:

النزاعات المسلحة في السودان، خاصة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، أظهرت كيف يمكن للامركزية أن تتسبب في تعميق النزاعات المحلية عندما لا يتم توزيع السلطات والموارد بشكل عادل. غياب الاستقرار الأمني في بعض المناطق يعوق قدرة الحكومات المحلية على إدارة الأزمات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان. كما أن التنافس على السلطة والموارد بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية غالبًا ما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الأمنية، ما يضر بحقوق المدنيين في تلك المناطق.[55] كما أن الحرب التي اندلعت في إبريل 2023 دمرت أكثر من 60% من المرافق العامة في بعض الولايات، ما يزيد الضغط على الولايات الآمنة ويؤثر سلبًا في توزيع الموارد.[56]

5. إضعاف الحقوق الاجتماعية والخدمات العامة:

بسبب اللامركزية غير المتوازنة، تعاني عديد من الولايات من تدني مستوى الخدمات العامة، وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية. هذا الوضع يؤدي إلى انتهاك حقوق المواطنين الأساسية، مثل الحق في الصحة والتعليم، ويعزز من حالة التهميش والفقر في الولايات البعيدة عن المركز. غياب التنسيق والتمويل المناسب بين السلطات المحلية والمركزية يزيد من تفاقم هذه المشكلات.[57]

7. انعدام الشفافية والمساءلة:

تعد الشفافية والمساءلة أحد العناصر المهمة في حماية حقوق الإنسان ضمن أي نظام لامركزي، إلا أن السودان يواجه تحديات كبيرة في هذا الصدد. ضعف نظم المساءلة على المستوى المحلي أدى إلى تفشي الفساد وسوء الإدارة، ما ساهم في حرمان المواطنين من حقوقهم. ومن دون نظام فعال للمساءلة، يصبح من الصعب ضمان حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية.[58]

8. التمويل المحدود ونصيب الفرد:

إجمالي موازنة السودان لعام 2023 يُقدر بـ 5 تريليونات جنيه سوداني، مع تركيز المخصصات في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية.[59] وتُظهر التقارير أن الولايات الريفية تعتمد بشكل كبير على تحويلات الحكومة المركزية بسبب ضعف إيراداتها الذاتية، ما يؤثر في نصيب الفرد. على سبيل المثال: ولاية الخرطوم: عدد السكان حوالي 9 ملايين، وتحصل على جزء كبير من الموارد، ما يُقدّر نصيب الفرد بأكثر من 60,000 جنيه سوداني سنويًا. ولاية شمال دارفور: بعدد سكان يقارب 4 ملايين، تحصل على مخصصات أقل بكثير، ما يجعل نصيب الفرد فيها أقل من 20,000 جنيه سوداني سنويًا.[60]

9. التفاوت بين المناطق:

المناطق الريفية مثل دارفور والنيل الأزرق تعاني من ضعف البنية التحتية، حيث تُنفق معظم المخصصات في المدن الكبرى، ما يعزز الهجرة الريفية إلى الحضر

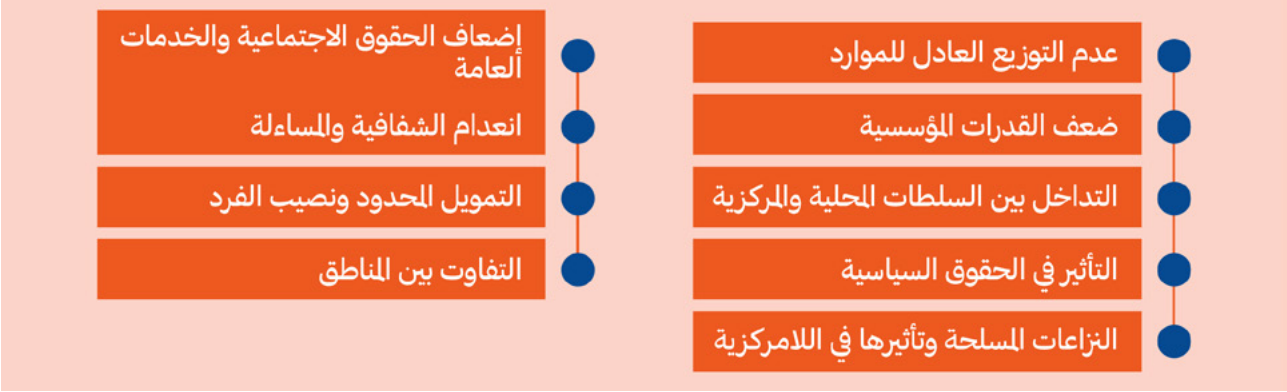

تدريب 6

دراسة حالة 1

اللامركزية والامتحانات في ظل الحرب

أثار تنظيم امتحانات الشهادة السودانية (الثانوية العامة) هذا العام جدلا واسعا لأسباب عديدة تتصل بالوضع الأمني المتدهور والحرب المستمرة في السودان منذ إبريل 2023، والتي تغطي رقعة واسعة من مناطق البلاد

وترتب على ذلك عمليا إجراء الامتحانات في الأماكن الآمنة التي يسيطر عليها الجيش، وتعذرها في مناطق انتشار قوات الدعم السريع في دارفور والجزيرة والخرطوم، ما تسبب في حرمان أعداد من الطلبة من الجلوس للامتحانات (تقدر بـ30% من إجمالي الذين سجلوا لجلوسها قبل اندلاع الحرب بحسب تقديرات وزارة التربية والتعليم).

وقد أفضى هذا الوضع إلى تباين الموقف في الفضاء العام من إجراء الامتحانات في ظل هذه الحرب واختلاف في وجهات النظر، فالإجراء في نظر المعترضين عليه «شكل من أشكال التمييز وعدم المساواة في فرص أداء الامتحانات»، ويثير مخاوف تتعلق بجودة وعدالة الامتحانات واحتمال تسرب أسئلتها بسبب الظروف الأمنية غير المستقرة، وهو لا يراعي «عدم توفر الظروف المناسبة للطلبة للتحضير الجيد لها»، وأن «وصولهم إلى مراكز الامتحانات يعرضهم لمخاطر أمنية»، وأن الامتحانات قد تتحول -هي الأخرى- إلى أداة تكرس واقع الحرب

وكنتيجة لهذه الآراء، دعت بعض الجهات النقابية إلى تأجيل امتحانات الشهادة السودانية إلى حين توفر ظروف أمنية أكثر ملاءمة، وارتفعت أصوات تطالب الجيش وقوات الدعم السريع بتوقف القتال خلال فترة الامتحانات ضمانا لسلامة الطلبة. وأُثير، من زاوية أخرى، جدل حول مدى صحة وعدالة إجراء امتحانات الشهادة السودانية في ظل الظروف الراهنة، ومخاوف من تأثير ذلك على مستقبل الطلاب والعملية التعليمية في البلاد.[61]

دراسة حالة 2

عن الوصول إلى لحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل الحرب في السودان

هناك قرابة 2.5 مليون نازح في السودان منذ ما قبل حرب الخامس عشر من إبريل معظمهم في ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، والتي كانت أيضًا مراكز صراع ممتدة على مدى السنوات العشرين الماضية، 18 مليون شخص كانوا في حاجة إلى المساعدات الإنسانية منذ ما قبل الحرب، أي بمعدل فرد من بين كل ثلاثة أفراد

خلال سنتين من الفترة الانتقالية، تم افتتاح ثلاثة سجون، في كل من: الخرطوم، القضارف، والنيل الأبيض، تقول هذه الحادثة كثيرًا عن توجه الحكومة الانتقالية المعسكر في فهمها للأزمات الاجتماعية وعن مشروعها السياسي.

قدمت اعتصامات المحليات تصورًا لما يراه الناس حقوقًا أساسية في مناطقهم/ن ومحلياتهم/ن، ففي عامي 2020 و2021 انتظمت الاعتصامات المحلية في مختلف ولايات السودان حول مطالب أساسية تتمثل في الوصول إلى الأمن كحق، الوصول إلى المياه النظيفة والصحة والحق في تشاركية اتخاذ القرار على مستوى المحليات، تم تجاهل هذه المطالب في مقابل الاستمرار في التوجهات التي أعلنت عنها الحكومة الانتقالية عبر ميزانية 2020 والتي سُميت «الاقتصاد السوداني بين التحديات الماثلة والآفاق الرحبة – موازنة عام 2020»

بخمسة دولارات للفرد، هكذا عالجت الحكومة الانتقالية الفجوة بين رفع الدعم وسياسات خفض الإنفاق العام وبين قدرة المواطنين/ات على الوصول إلى الاحتياجات الأساسية. تحرير كامل لأسعار المحروقات في يونيو 2021 ومن ثم رفع الدعم عن الخبز وعن الكهرباء في يناير 2022. عبر برامج الدعم النقدي المباشر للمواطنين «ثمرات» وبرنامج «سلعتي» الذي يهدف إلى توفير السلع التموينية الأساسية بأسعار مخفضة، في محاولة من الحكومة الانتقالية لتغطية العجز نتيجة رفع الدعم، لكن كلا البرنامجين كان محدودًا جدًّا في قدرته على تغطية الفجوة نتيجة هذه السياسات.

اعتصام «ترس الشمال» كان ردًّا معتبرًا على السياسات الاقتصادية التي رفعت يد الدولة عن دعم الكهرباء، تأثر المزارعون بهذه السياسات بشكل سريع بأسعار الكهرباء التي ارتفعت بشكل أثر في هذ القطاع، وفي المقابل لم يتم دعم قطاعات الصحة أو التعليم أو زيادة الإنفاق العام كما أُقترح، وبقيت هذه القطاعات في حالة من العجز عن تقديم الخدمات إلى قطاعات واسعة من المواطنين/ات.

اتسمت تلك الفترة بمركزة الأولويات المتعلقة بإصلاح الاقتصاد الكلي من دون التفكير في التبعات الاجتماعية لهذه السياسات، أي أن تعنيه هذه السياسات على مستوى وصولية المواطنين/ات إلى الحقوق الأساسية والحياةالكريمة اللائقة. واتسمت أيضًا باستمرار الكشات والعنف الاقتصادي على كل الفئات التي تعمل في الاقتصاد غير المنظم، إذ واجهت النساء بائعات الشاي والأطعمة، والنساء اللاتي يعملن في صنع الكحول البلدي وغيرها من القطاعات، الاعتقالات المستمرة ومصادرة أدوات العمل والغرامات والتهديد بالسجن.[62]

يقسم المشاركون إلى مجموعتين تتناول كل مجموعة دراسة حالة من الدراستين أعلاه (في حال العدد الكبير تقسم إلى 4 مجموعات كل مجموعتين تتناولان دراسة حالة) للمناقشة والرد على ما يلي

بناء على دراسة الحالة التي تم قراءتها برجاء تحديد كيف يؤثر وضع المحليات في تقديم الخدمات الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على المستويات الأربعة لتوفير الحق وكيف يمكن التعامل معها

المستوى	الوضع الراهن	التوصيات
الإتاحة		
والجودة		
والولوج		
الرضاء		

بناء على التوصيات الصادرة عن المجموعات يمكن إضافة او ربط أو تطوير عرض توصيات الورقة المكتوبة عن الحالة

التوصيات

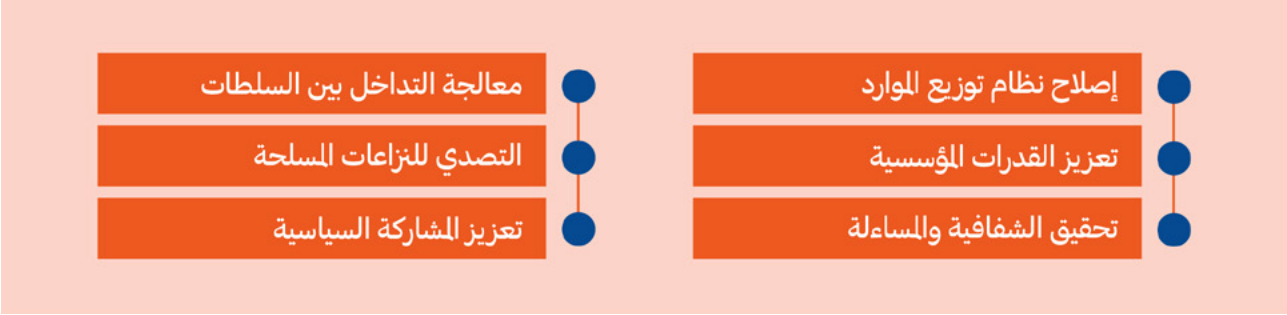

خاتمة

في الختام، يظهر أن اللامركزية في السودان تمثل فرصة حقيقية لتعزيز التنمية المحلية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الولايات. ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب التغلب على عديد من التحديات القائمة، بما في ذلك عدم التوزيع العادل للموارد، ضعف القدرات المؤسسية، والتداخل بين السلطات المركزية والمحلية. تعزيز الشفافية، دعم القدرات المحلية، وضمان التوزيع العادل للموارد يمكن أن يسهم في بناء نظام لامركزي أكثر كفاءة وفعالية، ما يعزز من حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية ويسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في السودان

وفيما يلي بعض التوصيات لتجاوز التحديات التي تواجه اللامركزية في السودان وتحقيق أهدافها بشكل فعال: لتحقيق فعالية النظام اللامركزي في السودان وتجاوز تحدياته، من الضروري إجراء إصلاحات شاملة ومتكاملة تشمل تعزيز الشفافية والحوكمة على كل المستويات، إلى جانب تحسين توزيع الموارد المالية والبشرية بشكل عادل ومتوازن. يجب أن يترافق ذلك مع دعم بناء القدرات المؤسسية للمحليات وتوفير التدريب المستمر للكوادر العاملة فيها، بالإضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الأساسية لضمان تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في جميع المناطق، خاصة تلك التي تعاني من التهميش

كما ينبغي أن يُولي صانعو القرار اهتمامًا بتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار المحلي، وتقليل التداخل بين السلطات المركزية والمحلية لضمان وضوح المسؤوليات. ولضمان نجاح هذه الجهود، لا بد من التصدي للنزاعات المسلحة والعمل على تعزيز السلام والاستقرار في المناطق المتضررة، مع التركيز في أن تشمل اتفاقيات السلام دعم اللامركزية. تنفيذ هذه التوصيات بشكل فعّال سيعزز قدرة السودان على بناء نظام لامركزي قادر على تقديم الخدمات وتحقيق العدالة التنموية لجميع سكانه

الجلسة الخامسة:
اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المغرب

الجلسة الخامسة: اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المغرب

سير الجلسة: مدة الجلسة ساعتان

الموضوع	الطريقة	الوقت (دقيقة)
أولا: تطور النظم المحلية	بداية بسؤال المشاركين عن معارفهم ثم عرض محتوى الدليل من خلال باوربوينت (يعده المدرب)	15
ثانيا:...والخدمات الأساسية	عرض محتوى الدليل من خلال باوربوينت	5
ثالثا:....والخدمات العامة	عرض محتوى الدليل من خلال باوربوينت ثم تلقي أسئلة من المشاركين	10
تدريب 7	تقسيم مجموعات وشرح التدريب وتنفيذه من المجموعات	15
عرض المجموعات	ونقاش وتعليقات المدرب	10
رابعا:- دور المحليات...	عرض محتوى الدليل من خلال باوربوينت ثم تلقي أسئلة من المشاركين	20
خامسا:- إشكاليات	عرض محتوى الدليل من خلال باوربوينت	10
تدريب 8	تقسيم مجموعات وشرح التدريب وتنفيذه من المجموعات	20
عرض المجموعات	ونقاش وتعليقات المدرب وعرض التوصيات الموجودة في الدليل	10
	تقييم الجلسة وختام	5

أولا: تطور النظام المحلي

بعد الاستقلال إعادة تنظيم التراب الوطني عبر إصدار ظهير 1959 اللبنة الأولى للتنظيم الترابي للمملكة، حين قسم الدولة المغربية إلى 16 إقليمًا وولايتين.

وقع تتميمه بظهير 1960المتعلق بالتنظيم الجماعي والذي سمى هذه الوحدات الإدارية بالجماعات المحلية الحضرية والقروية، ما شكل بداية ظهور إطارات جديدة لتدبير الشأن المحلي.

الجهة كمفهوم وشكل للتنظيم الإداري، لم ترَ النور إلا مع صدور ظهير 16 يونيو 1971 الذي عرف هذه الوحدة الإدارية الجديدة كإطار اقتصادي يسمح بالقيام بالأعمال، وكذا الدراسات وتم تقسيم المغرب إلى 7 جهات.

دخل مفهوم الجهوية طورًا جديدًا مع صدور ظهير 1997 المتعلق بتنظيم الجهات، حيث قسم التراب الوطني إلى 16 جهة، حيث أصبح لكل جهة كيان مستقل متمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، فضلًا عن إعطائها مجموعة من الاختصاصات التقريرية وأخرى استشارية.

بعد التقسيم الجهوي الجديد لسنة 2015، قسم المغرب إداريًا إلى 12 جهة، وكل جهة تقسم إلى عدة أقاليم وعمالات. في المجموع هناك 75 عمالة وإقليمًا و1503 جماعة.

الفرق بين العمالة والإقليم هو أن العمالة يكون أغلب سكانها حضرًا ويكون عددهم أكبر من عدد القرويين. أما الإقليم فيكون عكس ذلك تمامًا أي أغلب سكانه قرويون. يرأس كل جهة رئيس مجلس جهوي منتخب بالتوازي مع والي جهة معين، كما يرأس الإقليم/العمالة رئيس مجلس إقليمي/عمالة منتخب بالتوازي مع عامل إقليم /أو عمالة معين.[65]

وعلى المستوى المحلي تأثر التقسيم الإداري بعوامل سياسية وسوسيو-اقتصادية عدة نذكر منها:

- التحول الكبير الذي شهده المغرب في مستوى البنية الاجتماعية خاصة مع ظهور التصنيع في المدن الكبرى كالدار البيضاء مثلًا
- ما واكب ذلك من تبعات الهجرة الداخلية من القرى نحو المدن إضافة إلى النمو الديمغرافي السريع وتنامي الفقر والأمية والتهميش الذي مس فئات مهمة من الشعب المغربي
- تفشي مظاهر اللامساواة المجالية في ربوع المملكة.[66]

تم الإعلان عن إصدار المرسوم رقم 2-17-618 بتاريخ 18 ربيع الآخر 1440 (26 دجنبر 2018) بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري. في الباب الثاني المتعلق بأهداف ومبادئ الميثاق في المادة 8 أنه من بين مبادئه:[67]

الإنصاف في تغطية التراب الوطني من خلال ضمان التوزيع الجغرافي المتكافئ لمصالح الدولة اللاممركزة.

تبسيط إجراءات الولوج في الخدمات العمومية، والتعريف بها لدى المرتفقين، ومساعدتهم على إنجاز هذه الإجراءات في ظروف ملائمة.

تقريب الخدمات العمومية من المرتفقين والارتقاء بها وضمان جودتها واستمرارية تقديمها.

اقتران نقل الاختصاصات إلى المصالح اللاممركزة بتخصيص موارد مالية وبشرية لتمكينها من الاضطلاع بالمهام والصلاحيات المخولة لها.

الكفاءة والاستحقاق وتكافؤ الفرص في إسناد مسؤولية تدبير المصالح اللاممركزة.

ثانيا: النظام المحلي وعلاقته بالخدمات الأساسية

1. **الكهرباء:** يتم تدبير قطاع الكهرباء على المستوى المحلي من خلال مجموعة من الهيئات والمؤسسات التي تعمل على ضمان التزويد بالكهرباء، توسيع الشبكات، وتحسين جودة الخدمة. يعتمد هذا التدبير على الشراكة بين السلطات المحلية والمؤسسات الوطنية المختصة.

2. **الماء:** على نفس المنوال تقريبًا يتم تدبير قطاع الماء عبر مجموعة من الهيئات والمؤسسات التي تعمل على ضمان توفير المياه للمواطنين وتنظيم استغلال الموارد المائية بطريقة مستدامة حيث تساهم الجماعات الترابية (البلديات والعمالات) في تخطيط وتنفيذ مشاريع المياه المحلية، مثل إيصال المياه الصالحة للشرب وتصريف المياه العادمة. وتُشرف على بعض الخدمات المتعلقة بالماء من خلال شراكات مع مؤسسات مختصة.

3. **قطاع النقل:** يتم تدبير قطاع النقل العمومي على المستوى المحلي عبر شراكة تجمع بين الجماعات الترابية والقطاع الخاص، وفقًا للأطر القانونية والأنظمة المعمول بها. تتحمل الجماعات الترابية المسؤولية الأساسية في تنظيم خدمات النقل العمومي داخل نطاقها الجغرافي، حيث تقوم بإعداد دفاتر تحملات تحدد الشروط والالتزامات التي يجب على الشركات المشغلة احترامها.[71] كما تتولى الجماعات الإشراف ومتابعة تنفيذ هذه الخدمات لضمان جودتها وتوفيرها للمواطنين.

لا تنسَ كتيب الذي بني عليه الدليل... ستحتاج التفاصيل الواردة فيه للشرح خلال جلستك

ثالث: النظام المحلي وعلاقته بالخدمات العامة

أ. التعليم؛ تسهم في تعزيز البنية التحتية والخدمات التعليمية على المستوى المحلي[69]. من بين المهام الأساسية التي تضطلع بها الجماعات الترابية بناء وتجهيز المؤسسات التعليمية وصيانتها، خاصة في المناطق القروية وشبه الحضرية، لضمان توافر فضاءات مناسبة للتعلم تستجيب لاحتياجات السكان. كما تسهم هذه الجماعات في توسيع المؤسسات القائمة لتلبية التزايد المستمر في أعداد التلاميذ. بالإضافة إلى خدمات النقل المدرسي كما تساهم الجماعات الترابية في تحسين ظروف الإقامة في الداخليات ودور الطالب والطالبة، كما تعمل على تقديم الوجبات المدرسية التي تعد عاملًا مهمًّا في دعم الفئات الهشة ومساعدتها على مواصلة الدراسة.[70]

ب. السكن؛ تُعتبر شريكًا محوريًّا في تنفيذ السياسات العمومية المتعلقة بالإسكان وتحسين ظروف العيش للمواطنين. يتمثل هذا الدور في دعم التخطيط العمراني وتنظيمه، إذ تشرف الجماعات الترابية على إعداد وثائق التعمير مثل مخططات التهيئة وتصاميم النمو، التي تهدف إلى تنظيم استخدام الأراضي وضمان توازن التنمية الحضرية.[71] علاوة على ذلك، تسهم الجماعات الترابية في توفير العقارات المخصصة للسكن الاجتماعي، خاصة للأسر ذات الدخل المحدود، من خلال تخصيص الأراضي أو تهيئتها وتقديم الدعم المالي والتقني. كما تعمل على تسهيل الحصول على التراخيص اللازمة للبناء، ما يساهم في تشجيع الاستثمار في القطاع العقاري وتعزيز العرض السكني. وإعادة هيكلة الأحياء العشوائية والقضاء على السكن غير اللائق. تسهم في هذا الإطار بتوفير التجهيزات الأساسية مثل الطرق والماء والكهرباء والصرف الصحي، إلى جانب تحسين الظروف المعيشية للسكان وتوفير بدائل سكنية لائقة.[72]

ج. الصحة؛ يتمثل دور الجماعات الترابية في توفير المعدات الطبية الضرورية وتحسين ظروف العمل داخل المرافق الصحية.[73] دعم البرامج الصحية الوقائية مثل حملات التلقيح، التوعية الصحية، ومكافحة الأمراض المعدية والأوبئة ولعل أبرز مثال هو جائحة كوفيد-19[74]، حيث ساهمت في تنظيم وتمويل مثل هذه الحملات بالتعاون مع المجتمع المدني والجهات الصحية المختصة. تساهم الجماعات الترابية أيضًا في تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية من خلال توفير النقل الطبي في الحالات المستعجلة، خصوصًا في المناطق التي تفتقر إلى مستشفيات قريبة. كما تدعم الجماعات تشغيل الوحدات الطبية المتنقلة لتقديم الرعاية الصحية في المناطق النائية والصعبة الولوج.[75]

تدريب 7

يقسم المشاركون إلى ثلاث مجموعات بناء على التخصص والاهتمام، لمناقشة من ثلاث إلى خمس ممارسات في الموضوع الخاصة بهم وتحديد أهم السلبيات والإيجابيات فيما يخص هذه الممارسة.

مجموعة 1 (الصحة) مجموعة 2 (التعليم) مجموعة 3 (السكن)

ممارسات	إيجابيات	سلبيات

رابعا: دور المحليات في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

تعتمد السلطات المغربية في محاولتها لتجاوز أشكال المركزية على إطلاق عدد من المبادرات وإعادة هيكلة عدد من البنى الإدارية والترابية لكن تعترض هذه الإرادة تحديات على أرض الواقع لا تسمح لهذه المؤسسات بتحقيق التنمية المستدامة

- الحكامة المحلية
- الاستثمارات في البنية التحتية
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الإطار الدستوري والقانون.
- الحقوق الدستورية
- تم توجيه سياسات لتعزيز الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي، خاصة في المناطق القروية إلا أن ذلك يعرف تعثرًا كبيرًا في مستوى التنزيل والتفعيل وتوفير البيانات اللازمة.[76]
- برامج السكن: تقدم الدولة دعمًا إلى المحليات من خلال سياسات الإسكان الاجتماعي، للحد من أزمة السكن
- تشجيع الاستثمار: يتم تشجيع المشاريع الاستثمارية المحلية التي تخلق فرص عمل جديدة، مع التركيز على الاقتصاد الأخضر والسياحة القروية[77]

خامسا: إشكاليات اللامركزية من منطلق حقوقي

1. الإشكالات المؤسسية والتشريعية:

- تعقيد الإطار القانوني. [78]
- ضعف التنسيق بين الفاعلين. [79]
- محدودية الموارد. [80]
- تداخل الصلاحيات. [81]
- غياب نصوص تفصيلية. [82]
- العديد من القوانين الإدارية تظل مركزية الطابع. [83]
- سيطرة السلطات الوصية. [84]
- غياب قوانين داعمة للديمقراطية التشاركية.
- القوانين المتعلقة بموارد الجماعات الترابية (مثل الجبايات المحلية) محدودة وغير مرنة.
- غياب إطار قانوني متكامل للاستثمار المحلي.
- عدم تكامل القوانين التنظيمية للجماعات والجهات مع رؤية موحدة لتقليص الفوارق الجهوية. [85]
- القوانين الحالية لا تتماشى مع متطلبات التحول الرقمي والحاجة إلى إدارة ذكية للمجالات الترابية.
- ضعف النصوص التي تشجع على التعاون بين الجماعات الترابية على مستوى المشاريع الكبرى.

2. لإشكالات المؤسسية والتشريعية:

- نقص الموارد البشرية المؤهلة والتي تتجلى في ضعف الكفاءات. [86]
- ضعف التخطيط الإستراتيجي وغياب الرؤية الموحدة. [86]
- تداخل المشاريع.
- مشاكل التمويل والتنفيذ. [87]
- نقص الميزانيات.
- ضعف القدرة على تنفيذ المشاريع.
- غياب البنية التحتية الرقمية. [88]
- ضعف التحول الرقمي. [89]
- التواصل مع المواطنين.

تدريب 8

النظام المحلي والتأثير في الفئات المهمشة

يلعب النظام المحلي دورًا أساسيًّا في تحسين أوضاع الفئات المهمشة مثل النساء، والأقليات، وكبار السن، حيث تُعد الجماعات الترابية الفاعل الأساسي في تنفيذ السياسات التنموية التي تستهدف هذه الفئات على المستوى المحلي. يتجلى تأثير هذا النظام في الجهود المبذولة لدعم هذه الفئات وتوفير الخدمات التي تعزز من إدماجها الاجتماعي والاقتصادي.

بالنسبة إلى النساء، يسهم النظام المحلي في تعزيز تمكينهن من خلال إطلاق برامج لدعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي، مثل توفير فرص عمل ومشاريع مدرة للدخل[91]، خاصة في المناطق القروية. كما تسهم الجماعات الترابية في تحسين ظروف النساء عبر تقديم خدمات أساسية كالتعليم والصحة كما لعبت المبادرة الوطنية للتنمية دورًا مهمًّا في دعم العديد من المشاريع المدرة للدخل لفائدة النساء حاصة في المجال القروي[92]. علاوة على ذلك، أتاح تعزيز تمثيلية النساء في المجالس المحلية فرصة أكبر للمشاركة في اتخاذ القرار والدفاع عن حقوقهن[93]. ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة في تحقيق المساواة بشكل كامل بسبب العادات الاجتماعية وضعف الموارد في بعض المناطق.

أما بالنسبة إلى الأقليات، فيعمل النظام المحلي على تعزيز اندماجها الثقافي والاجتماعي من خلال مبادرات تحترم التنوع اللغوي والثقافي، مثل دعم اللغة الأمازيغية والمحافظة على التراث المحلي[94]. كما يسهم في توفير الخدمات العامة بشكل متساوٍ إذا ما تم توزيع الموارد بطريقة عادلة. ومع ذلك، تواجه الأقليات التي تعيش في المناطق النائية تحديات تتعلق بالولوج في الخدمات الأساسية بسبب بعد المسافة أو ضعف البنية التحتية

بالنسبة إلى كبار السن، يلعب النظام المحلي دورًا محوريًّا في تحسين ظروفهم المعيشية من خلال توفير الرعاية الصحية والاجتماعية. تشمل هذه الجهود إنشاء مراكز صحية مجهزة، وتقديم خدمات الوحدات الطبية المتنقلة، وتوفير برامج دعم اجتماعي مثل مراكز النهار ودور الرعاية[95]. إلا أن تزايد أعداد كبار السن يضع ضغطًا على الموارد المتاحة، ما يجعل تلبية احتياجاتهم تحديًا إضافيًّا للجماعات الترابية.[96]

إلا أنه ورغم الجهود المبذولة، يواجه النظام المحلي تحديات كبيرة في تلبية احتياجات الفئات المهمشة. من أبرز هذه التحديات عدم المساواة في توزيع الموارد بين المناطق، وضعف البنية التحتية، والتفاوت في القدرات الإدارية والمالية بين الجماعات الترابية. ومع ذلك، يبقى تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية لهذه الفئات وتوجيه السياسات المحلية نحو العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة أمرًا ضروريًّا لضمان تحسين أوضاعها بشكل فعال ومستدام.

دراسة حالة 2

البرامج الحكومية والمبادرات الداعمة للمحليات

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH) وتمحورت في مرحلتها الأولى (2005-2010) حول أربعة برامج، استهدفت مختلف الفئات الاجتماعية، وتتمثل في إطلاق برنامج محاربة الفقر في الوسط القروي، وبرنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في الوسط الحضري، برنامج محاربة الهشاشة، إضافة إلى برنامج يهم جميع الجماعات القروية والحضرية غير المستهدفة.[97]

أما المرحلة الثانية للمبادرة (2011-2015)، فقد أعطت دفعة قوية للمبادرة، تجلت في الرفع من الغلاف المالي المخصص لها، واستهداف مئات من الجماعات القروية والأحياء الحضرية الفقيرة، إضافة إلى استهداف مليون مستفيد قاطن بـ 3300 دوار، ينتمي إلى 22 إقليمًا معزولًا أو جبليًا.[98]

أطلقت الدولة المرحلة الثالثة من هذه المبادرة (2019-2023) التي تركز في تحسين الدخل والاندماج الاقتصادي للشباب ودعم الفئات الهشة. تهدف هذه البرامج إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي[99].

برنامج تنمية الجهات: يتم توجيه استثمارات ضخمة نحو المشاريع الاقتصادية الكبرى والقطاعات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم، لتحسين جودة الحياة في المناطق المختلفة.[100]

يقسم المشاركون إلى مجموعتين تتناول كل مجموعة دراسة حالة من الدراستين أعلاه (في حال العدد الكبير تقسم إلى 4 مجموعات كل مجموعتين تتناول دراسة حالة) للمناقشة والرد على ما يلي

بناء على دراسة الحالة التي تم قراءتها برجاء تحديد كيف يؤثر وضع المحليات في تقديم الخدمات الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على المستويات الأربعة لتوفير الحق وكيف يمكن التعامل معها

المستوى	الوضع الراهن	التوصيات
الإتاحة		
والجودة		
والولوج		
الرضاء		

بناء على التوصيات الصادرة عن المجموعات يمكن إضافة أو ربط أو تطوير عرض توصيات الورقة المكتوبة عن الحالة

توصيات

- منح الجهات مساحة أوسع لاتخاذ القرارات السياسية، بما يتيح لها الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات سكانها.
- نقل المزيد من الصلاحيات من المركز إلى الجهات وذلك عبر وجود نصوص قانونية محكمة تؤطر مختلف جوانب نشاط واختصاصات وهيكلة المجلس الجهوي والمحلي، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، مع وضع آليات رقابية فعالة تضمن الشفافية والمحاسبة.
- لا يمكن تحقيق تنمية جهوية حقيقية دون الاستثمار في العنصر البشري. لذلك، من الضروري توفير تكوينات متقدمة للمسؤولين المحليين في مجالات التخطيط الإستراتيجي وإدارة المشاريع. ينبغي أن تركز هذه التكوينات في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لكل جهة بطريقة مستدامة، وكيفية صياغة برامج تستجيب لحاجياتها من شغل وصحة وسكن... بما يعزز من تنافسيتها ويضمن استدامة التنمية.
- التدبير المفوض حذف فقد أصبح أداة رئيسية لتقديم الخدمات الأساسية، لكنه يثير تساؤلات حول فعاليته ومدى ضمانه لجودة الخدمات المقدمة. يتطلب الأمر إعادة تقييم هذا النموذج لمعرفة مدى نجاعته في تحقيق أهدافه. كما يجب البحث عن بدائل مبتكرة تمكن من تحسين جودة الخدمات وضمان استفادة كل المواطنين منها.
- إعادة توزيع المشاريع الصناعية الكبرى حسب احتياجات وخصوصيات كل جهة يعد خطوة محورية نحو تحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة المجالية.
- يجب أن تأخذ هذه العملية بعين الاعتبار القدرات الطبيعية والبشرية لكل منطقة، مع تشجيع الاستثمار المحلي وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما يساهم في خلق فرص عمل وتحقيق التنمية المستدامة.

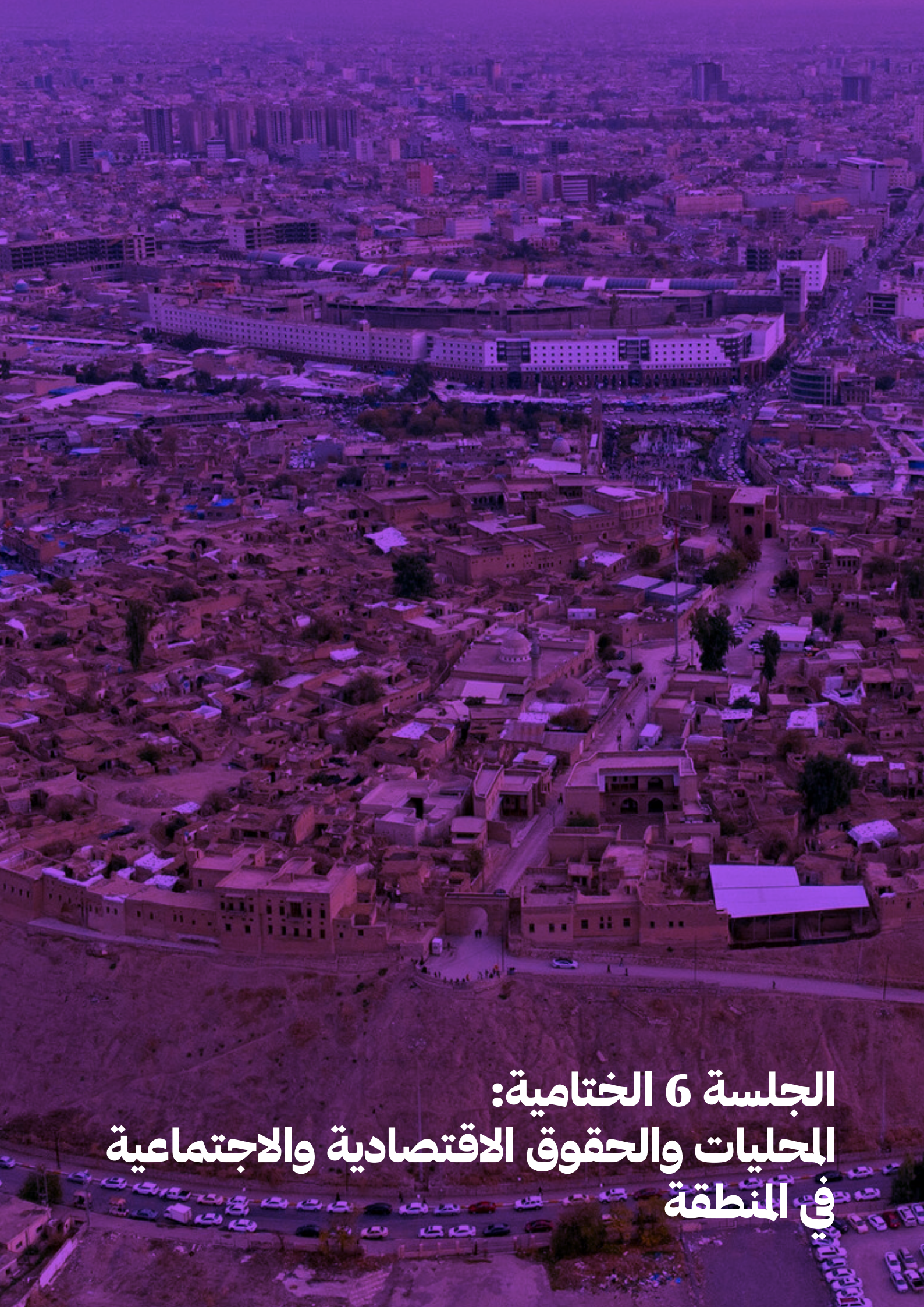

الجلسة 6 الختامية:
المحليات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة

الجلسة 6 الختامية: المحليات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة

سير الجلسة: مدة الجلسة ساعتان

الموضوع	الطريقة	الوقت (دقيقة)
مقدمة وأولا	بعد عصف ذهني عن أهم المشتركات في الحالات الأربعة يتم شرح محتوى الدليل من خلال باوربوينت (يعده المدرب)	20
تدريب 9	تقسيم مجموعات وشرح التدريب وتنفيذه من المجموعات	15
عرض المجموعات	ونقاش وتعليقات المدرب وعرض ما بعد التدريب	20
ثانيا:- الإشكاليات	عرض محتوى الدليل من خلال باوربوينت	20
تدريب 10	تقسيم مجموعات وشرح التدريب وتنفيذه من المجموعات	15
عرض المجموعات	ونقاش وتعليقات المدرب وعرض التوصيات الموجودة في الدليل	20
	تقييم الجلسة وختام	10

من تحليل التجارب والحالات الدراسية الأربعة السابقة في لبنان والمغرب ومصر وتونس، تبدو الصلة النظرية الوثيقة بين المحليات بمسمياتها المختلفة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والخدمات العامة المرتبطة بها، في حالة من الإشكاليات التنفيذية بسبب الأوضاع المرتبطة باللامركزية اقترابا وابتعادا عن مؤشراتها كما ترتبط بالسياق السياسي والحراك الاقتصادي والاجتماعي العام

> كان التغير في النظام المحلي في اتجاه اللامركزية سواء ما تم من قوانين أو ما طرح ولم يرَ النور مرتبطًا برغبة شعبية أو سياسية في إعادة النظر في إدارة وتوزيع الثروات والخدمات العامة بطريقة أكثر كفاءة وعدالة بين المناطق في بعض البلدان كما هو الحال في لبنان ما بعد اتفاق الطائف مثلًا، هناك فهم متقدم وربط جيد على المستوى النظري بين قانون اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، والذي ينص على الإنصاف في تغطية التراب الوطني من خلال ضمان التوزيع الجغرافي المتكافئ لصالح الدولة اللاممركزة وتبسيط إجراءات الولوج في الخدمات العمومية والارتقاء بها وضمان جودتها واستمرارية تقديمها والربط بين نقل الاختصاصات والموارد المالية.[101] وهناك محاولات للامركزية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بمسارات تبدو منفصلة كما هو الحال في مصر وتونس لكنها إشكالية

وقد حاول هذا الدليل عبر جلساته السابقة، توضيح تأثير اللامركزية في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعرف على:

- طبيعة ما أنجز في اتجاه اللامركزية في دراسات الحالة وعلاقاتها بالتطور أو التدهور في الخدمات العامة والأساسية، وقدرتها على تمكين الفئات المهمشة،
- دورها في ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال عناصر الحق الأربعة: الإتاحة والجودة والوصول والرضاء العام.

وتقوم هذه الجلسة على تقديم تحليل مقارن يوضح أهم الإشكاليات التي تؤثر في قدرة المحليات/ البلديات على المساهمة الفعالة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تلك الحالات علنا نستخلص دروسا مشتركة عبر النقاط التالية

أولًا: اللامركزية والخدمات العامة اتجاه نحو الخصخصة

يمكننا القول إنه في منطقتنا يواجه النظام المحلي تحديات تتعلق بنقص الموارد المالية وعدم استقلاليتها وارتباط التمويلات بالمركز، كما يعاني من نقص الكوادر المؤهلة والمدربة وانتشار الفساد بسبب غياب الشفافية، أما أكبر التحديات فيتمثل في غياب الإرادة السياسية والبيروقراطية في تفعيل النظم اللامركزية

تلعب المحليات دورًا مهمًّا ومحوريًّا في توفير وتقديم الخدمات العامة والأساسية، وهو ما يجعلها الكفيل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ليس فقط في المنطقة العربية ولكن بشكل عام، حيث تلعب المحليات دورًا على سبيل المثال في ضمان حقوق المهمشين وتعزيز مشاركة النساء وضمان التمثيل العادل للفئات المهمشة. إلا أن دور المحليات في ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يختلف من حالة إلى أخرى وبداخل الحالة الواحدة من منطقة إلى أخرى وفقًا للظروف والتحديات والأزمات التي تقابل كل دولة.

ويظهر هذا التباين في الأدوار في حالات الدراسة، فعلى سبيل المثال لعبت المحليات دورًا في تقديم الخدمات الأساسية والتنمية المستدامة في لبنان مع أزمة النزوح السوري كما لعبت المحليات في السودان دورًا مهمًّا في ضمان الحقوق الأساسية في فترة الحرب والنزوح، أما عن الحالة المصرية فلم تلعب خلال فترة الدراسة دورًا في كفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية نتيجة السياق الاقتصادي والاجتماعي المتبع. وتظهر حالة المغرب كحالة من حالات الانتقال إلى اللامركزية بمبادرات حكومية بالتعاون مع المجتمع المدني.

تدريب 9

دراسة حالة

من حيث الممارسات يتجه المغرب إلى خصخصة الخدمات العامة وقطع أشواطًا في ذلك عبر شركات الكهرباء والمياه والغاز الخاصة التي تدير تلك الخدمات في كثير من المناطق والجهات بالمدن الكبرى ويتم ذلك تحت رقابة وإشراف جهات محلية، وإن كانت لبنان الأكثر تحريرًا لعملية إدارة وتوزيع خدمات المياه والكهرباء والغاز وتقدم العديد منها شركات خاصة وبالتحديد في العاصمة بيروت لكن تعتبر السلطة المركزية بمؤسساتها المختلفة هي اللاعب الأساسي في تقديم الخدمات المتعلقة بالكهرباء والمياه وإن كانت تتجه أخيرًا مع انتشار مصادر الطاقة الجديدة إلى تعزيز دور البلديات في توفير التسهيلات اللوجستية والقانونية اللازمة لدعم إنشاء أنظمة الطاقة المتجددة وفقًا لقانون رقم 318 عام 2023 من أجل تنظيم إنتاج وبيع الطاقة المتجددة في لبنان. والذي يرى البعض أنه زاوج بين حيوية القطاع الخاص ودفاع القطاع العام عن مصالح الدولة والمستهلك، كما حافظ على مركزية نقل الطاقة ومنح لامركزية في قطاعي الإنتاج والتوزيع.[102]

لا تزال الشركات العامة عبر فروعها بالمحافظات والأقاليم هي المقدم الوحيد لخدمات توزيع المياه والكهرباء والغاز في مصر والسودان ورغم أنها تقدم تغطية جيدة جدًّا من حيث معدلات وصول للكهرباء والمياه في مصر، فإنه كانت هناك محاولات للدفع في اتجاه خصخصة عديد من شركات الكهرباء والطاقة وحتى شركات مياه الشرب والصرف الصحي مرات باسم خصخصة الإدارة وأخرى باسم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ففي سبتمبر 2023، طرحت الحكومة المصرية ثلاث محطات كهرباء طراز سيمنز للبيع، بالإضافة إلى محطات رياح جبل الزيت والزعفرانة، وذلك ضمن خطة توسيع مشاركة القطاع الخاص في عملية إنتاج وبيع الكهرباء.[103] وترتبط العلاقة بين النظام المحلي والخدمات الأساسية بتعدد التشريعات الحاكمة للإدارة العامة والمحلية في مصر حد التضارب بينها ومع ذلك تتولى الإدارات المحلية الإشراف على المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية مثل الكهرباء والمياه والطاقة وذلك ضمن حدود المحافظة بشكل مباشر بما يتضمن الإدارة والتشغيل والصيانة

وبشكل عام فإنه ووفقًا للإسكوا في 2019 وقبل التراجعات الشديدة في آخر 6 سنوات حققت مصر ولبنان والمغرب معدل وصول شبكات الكهرباء للمواطنين بنسبة 100% بينما لا تزال هذه النسبة في السودان أقل من 55% في الفترة بين 2010-2019 وهو معدل منخفض جدًّا

يقسم المشاركون إلى مجموعتين ليناقشوا تأثر دراسة الحالة هذه على الفئات المهمشة على مستوى الإتاحة والجودة والولوج والرضاء

ثم ينتقل المدرب بعد التعليق على المجموعات لعرض الجزء الخاص بالمقارنة بالوضع الراهن للفئات الهشة.

النظام المحلي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات المهمشة:

- تقدم التطورات الدستورية الأخيرة بمصر نموذجًا نظريًّا جيدًا لدعم الشباب والنساء في المحليات حيث نص دستور 2014 في المادة 180 منه على تخصيص 25% من مقاعد المحليات للشباب و25% للنساء، وعلى الرغم من وجود كوتة لانتخاب النساء داخل مجالس إدارات الحكم المحلي والمجالس الشعبية المحلية[104] فإنها كانت غير مفعَّلة مع عدم إقبال المواطنين على المشاركة في تلك الانتخابات نتيجة غياب الثقة من جانب، وعدم فهم دور المحليات من جاب آخر، كما أن المجالس الشعبية المحلية كلها قد حُلَّت بعد ثورة 25 يناير 2011، ولم يتم حتى الآن مناقشة مشروع قانون الإدارة المحلية ولا إجراء الانتخابات المحلية. وإن كانت هناك محاولات لتدعيم المحافظات بنواب للمحافظين من الشباب المسيس القريب من النظام عبر تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين الموالين للنظام.
- تشير تجارب السودان إلى ضعف هذا الدور للمحليات في تدعيم المهمشين نظرًا إلى تركز الموارد في الحضر، كما أن لبنان لديها نصًّا قانونيًّا ضعيفًا فيما يتعلق بالفئات المهمشة، فقانون البلديات اللبناني 1977، في المادة 49 منه ينص على أن المجلس البلدي يتولى تقديم الإسعافات إلى المعوزين والمعاقين ودعم النوادي والجمعيات والنشاطات الصحية والاجتماعية والرياضية والثقافية، ويبقى دور البلديات تجاه الفئات المهمشة محدودًا إلى حد كبير، خاصة في المناطق الريفية.
- يبدو الإطار التشريعي والعملي السياسي في المغرب جيدًا من حيث مساهمة الجماعات الترابية في تحسين ظروف النساء وذوي الإعاقة عبر تقديم خدمات أساسية كالتعليم والصحة كما لعبت بعض المبادرات، مثل: المبادرة الوطنية للتنمية ومبادرات التمكين الاقتصادي والاجتماعي دورًا مهمًّا في دعم عديد من المشاريع المدرة للدخل لفائدة النساء خاصة في المجال القروي. علاوة على ذلك، أتاح تعزيز تمثيل النساء في المجالس المحلية فرصة أكبر للمشاركة في اتخاذ القرار والدفاع عن حقوقهن.

نرى بوضوح أن المنظومة التي تحكم النظم المحلية في منطقتنا تنحدر من أعلى إلى أسفل فبينما الدساتير تعد نسبيًّا أكثر من جيدة في هذا المجال، نجد التشريعات أقل مستوى ولا تصل إلى نفس مستوى نصوص الدساتير، ثم تتدهور المسائل أكثر من خلال تطبيق هذه القوانين بشكل انتقائي أو التحايل عليها لصالح النظم المركزية في منطقتنا

ثانيا: إشكاليات أربعة اللامركزية تضعف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

1. الإشكاليات القانونية

نؤكد على أهمية العودة إلى الدليل للتفاصيل والمعلومات

2. الإشكاليات المؤسسية

3. الإشكاليات التنفيذية

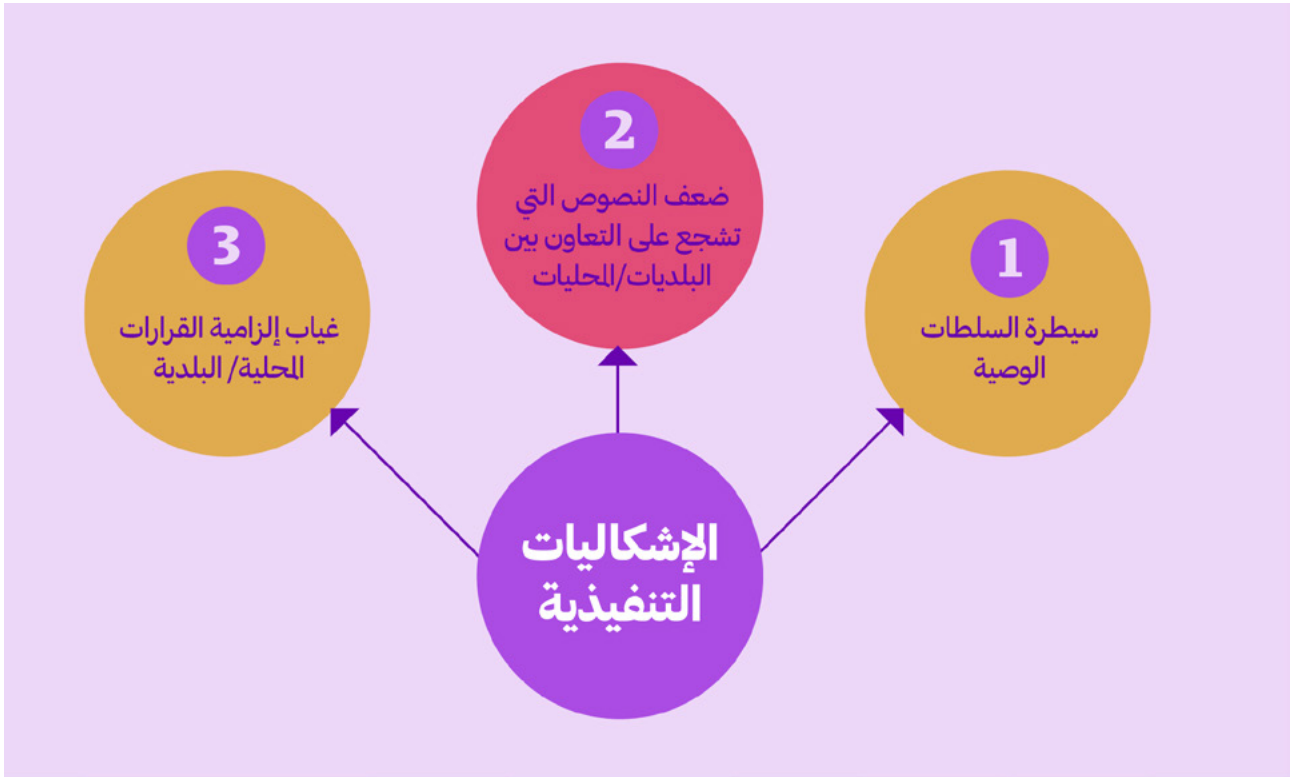

4. الإشكاليات الفنية

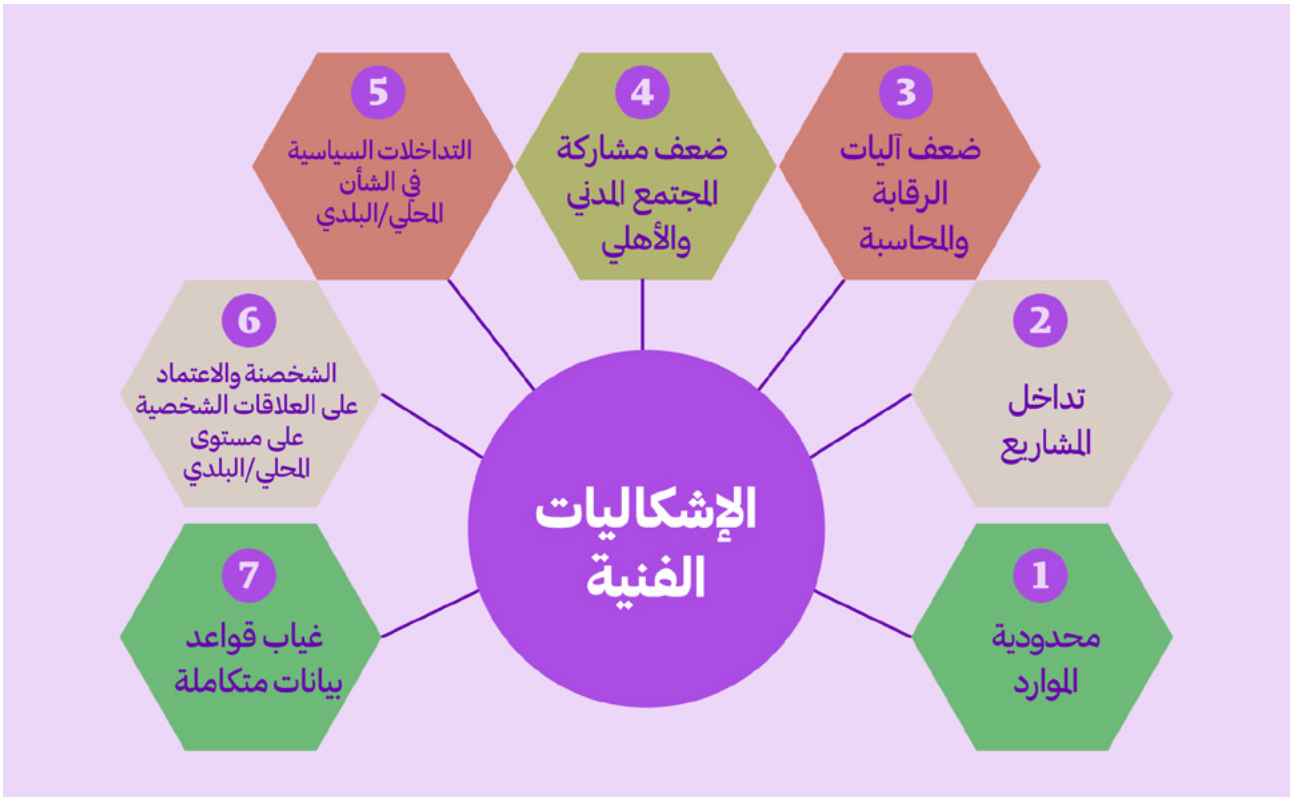

تدريب 10

بعد قراءه الفقرة القادمة ينقسم المشاركون إلى ثلاث مجموعات بناء على تخصصهم قدر الإمكان:
مجموعة 1: قانونية
مجموعة 2: مؤسسية وتنفيذية
مجموعة 3: فنية
تتناول كل مجموعة حزمة التحديات التي سبق شرحها وتقترح توصيات خاصة بها

للنظام المحلي/البلدي دور قوي في التحول اللامركزي وفي تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني، حيث يعد النظام المحلي/البلدي الأقرب إلى المواطنين والأكثر دراية بالاحتياجات العامة، وهو ما يجعله الحلقة الأولى والأهم في تحقيق التنمية والانتقال إلى نظام لامركزي. ويلقى على عاتقه مهام توفير ومتابعة الخدمات الأساسية، كالكهرباء والمياه والصرف الصحي، هذا إلى جانب إقامة المشروعات الاستثمارية لتجديد وتنمية الموارد المحلية للمنطقة.

كما تنص أغلب الدساتير العربية على اللامركزية وعلى دور النظام المحلي في توفير الخدمات وتمثيل المواطنين، وفي تنمية المشاركة المجتمعية في صنع واتخاذ القرار، إلا أن الدراسات الحالية للنظم الأربعة محل الدراسة -كنماذج معبرة عن المنطقة- أوضحت بشكل مباشر وجود خلل وإشكاليات في تنفيذ النصوص القانونية والدستورية وهي أهم التحديات أمام نظام محلي تمثيلي قوي، حيث ما زالت أغلب الدول العربية تعاني من ضعف النظم اللامركزي وانفراد المركز باتخاذ القرار والميزانيات والتمويل وتحديد المواد. وهو ما يعرقل استقلالية النظم المحلية وتطورها. كما شهدت بعض الحالات جمودا للقوانين وعدم تطورها بالشكل الكافي لتواكب الوضع الحالي واحتياجات البلديات والمحليات كما هو الوضع في لبنان التي يحكم المحليات/البلديات إطار قانوني منذ اتفاق الطائف. وشهدت بعض الحالات أيضًا عدم انتخاب لمجالس محلية منذ أكثر من 15 عامًا كما هو الوضع في الحالة المصرية.

بعد عرض المجموعات ومناقشتها بين المتدربين وتعليق المدرب/ المدربين يمكن عرض التوصيات الموجودة في الكتيب بعد تطويرها بناء على نتائج مجموعات العمل

بعد هذا العرض يتم إنهاء الدورة بتقييم عام يعده الفريق التدريبي ويمكنكم العودة إلينا في منتدى البدائل العربي لنمدكم بنماذج وطرق متعددة لذلك

بالتوفيق

هوامش

1 جمهورية مصر العربية، اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، نص قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 537 لسنة 1981 بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، https://is.gd/NtUn3e

2 مكتبة حقوق الإنسان بجامعة منيسوتا، التزامات السودان بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، https://is.gd/5Jew3p

3 الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان، الخطة الوطنية لحقوق الإنسان 2014 – 2019، 2013/1/30، https://is.gd/ojkByL

4 المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، الاتفاقيات موضوع التزامات المملكة، https://is.gd/BV6UDq

5 للمسميات المختلفة لمستويات الحكم المحلي، برجاء مراجعة دليل المحليات في المنطقة العربية دليل تدريبي، منتدى البدائل العربي للدراسات، فبراير 2017، https://cutt.ly/Pe26tmBn

6 أشرف حسين عطوة، «نظام الإدارة المحلية بين أسلوبي التنظيم الإداري في ضوء المادة 176 من دستور مصر دراسة مقارنة» المجلة القانونية، https://jlaw.journals.ekb.eg/article_45272_60d67af384d5ef5ec0329706e419a914.pdf

7 قانون نظام الحكم المحلي رقم 43 لسنة 1979، https://manshurat.org/node/13261

8 إيمان مرعي، «إشكاليات نظام الحكم المحلي في مصر واتجاهات التطوير»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 3 يناير 2017، https://acpss.ahram.org.eg/News/15222.aspx

9 قانون نظام الحكم المحلي رقم 43 لسنة 1979، https://manshurat.org/node/13261

10 قانون حل المجالس الشعبية المحلية مرسوم بقانون رقم 16 لسنة 2011. https://manshurat.org/node/3070

11 عماد الدين حسين، «ما الذي يعطل قانون المحليات؟»، جريدة الشروق، 24 مايو 2023، https://tinyurl.com/mr2ndudm

12 محمد رضا رجب، نظام الإدارة المحلية في مصر الواقع وآفاق المستقبل بحث تطبيقي، https://tinyurl.com/49yzsek

13 أيمن الباجوري، «إصلاح الإدارة المحلية في مصر في ضوء دستور 2014»، مجلة السياسة والاقتصاد، https://jocu.journals.ekb.eg/article_229972.html

14 مجلة المرجع السابق.

15 تعداد عام 2017 «نسبة الأسر واتصال وحداتها بالشبكة العامة للصرف الصحي»، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6156&ind_id=4575

16 المرجع السابق.

17 شيماء حمدي، مصر دون رقابة المجالس المحلية.. الحكومة تماطل والمعارضة تستعد، زاوية ثالثة، 13 أغسطس 2024، https://zawia3.com/local-elections-2/

18 محمود عنبر، اللامركزية في مصر: الفرص والتحديات، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 29 أغسطس 2022، https://www.idsc.gov.eg/Article/details/7332

19 حبيبة محسن، المحليات في مصر كيف يمكن أن تحقق اللامركزية رفاهية أكثر للمواطن؟، منتدى البدائل العربي، https://manshurat.org/node/11036

20 رانيا زاده، المحليات في الدستور المصري الجديد، منتدى البدائل العربي للدراسات، https://manshurat.org/node/11033

21 عبدالسلام محمد رائد ستين، التنمية الاقتصادية اللامركزية للمحليات في ضوء رؤية مصر 2030، مجلة روح القانون، أكتوبر 2019، https://las.journals.ekb.eg/article_155959_b78d1a0ee99f11b00fd8097f0b39e7a2.pdf

22 إيمان مرعي، إشكاليات نظام الحكم المحلي في مصر واتجاهات التطوير، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، https://acpss.ahram.org.eg/News/15222.aspx

23 كورنيش الإسكندرية بين الخصخصة وحق الرؤية، الإنسان والمدينة، 10 فبراير 2021، https://tinyurl.com/yx6duxhh

24 المسطحات الخضراء في محافظة القاهرة، الإنسان والمدينة للأبحاث الاجتماعية والإنسانية، https://tinyurl.com/yueefk7y

25 مراجعة الخطة التنفيذية 2015- 2020 في إطار الإستراتيجية القومية للسكان والتنمية 2015-2030، https://bit.ly/3Lsbxq9

26 قانون البلديات في لبنان، المرسوم الاشتراعي رقم 118 سنة 1977 وتعديلاته، بيروت، لبنان: مجلس النواب اللبناني.

27 Jihad Farah et al., Solid Waste Management in Lebanon: Lessons for Decentralisation, Democracy Reporting International, October 2019, p. 4-6, https://sciencespo.hal.science/hal-03455994v1.

28 قانون البلديات في لبنان، المرسوم الاشتراعي رقم 118 سنة 1977 وتعديلاته، بيروت، لبنان: مجلس النواب اللبناني.

29 قانون البلديات في لبنان، المرسوم الاشتراعي رقم 118 سنة 1977 وتعديلاته، بيروت، لبنان: مجلس النواب اللبناني.

30 Public Works Studio. Think Housing: Affordable Schemes Towards an Inclusive Beirut. Accessed October 19, 2024. https://publicworksstudio.com/en/think-housing/

31 Ministry of Public Health Lebanon. Lebanon National Health Strategy: Vision 2030. Beirut: Ministry of Public Health, 2021. Accessed October 19, 2024. https://bit.ly/3Cky1ad

32 Al Qasimi Foundation. Lebanon: Non-State Actors in Education - Education Profiles. 2021/2022. Accessed: October 19, 2024. https://bit.ly/3YZuKGf.

33 قانون البلديات في لبنان، المرسوم الاشتراعي رقم 118 سنة 1977 وتعديلاته، بيروت، لبنان: مجلس النواب اللبناني.

34 Fouad Jihad Murr and Andre Suleiman. «هل تَقوم البلديات في لبنان بواجباتها؟ نتائج المسح المتعلّق بإدارة النفايات، والسلامة العامة، والتواصل مع المواطنين على المستوى المحلي». Democracy Reporting International (DRI), July 2019.

35 Farah, Jihad, Rasha Ghaddar, Elie Nasr, Rita Nasr, Hanan Wehbe, and Éric Verdeil. Solid Waste Management in Lebanon: Lessons for Decentralisation. Beirut: Democracy Reporting International, October 2019. https://sciencespo.hal.science/hal-03455994v1.

36 Fouad Jihad Murr and Andre Suleiman. «هل تَقوم البلديات في لبنان بواجباتها؟ نتائج المسح المتعلّق بإدارة النفايات، والسلامة العامة، والتواصل مع المواطنين على المستوى المحلي». Democracy Reporting International (DRI), July 2019.

37 Farah, Jihad, Rasha Ghaddar, Elie Nasr, Rita Nasr, Hanan Wehbe, and Éric Verdeil. Solid Waste Management in Lebanon: Lessons for Decentralisation. Beirut: Democracy Reporting International, October 2019. https://sciencespo.hal.science/hal-03455994v1.

38 Fouad Jihad Murr and Andre Suleiman. «هل تَقوم البلديات في لبنان بواجباتها؟ نتائج المسح المتعلّق بإدارة النفايات، والسلامة العامة، والتواصل مع المواطنين على المستوى المحلي». Democracy Reporting International (DRI), July 2019.

39 Unions of Municipalities as Enablers of Local Economic Development: Federation of the Northern Coastal and Central Matn Municipalities. 1st ed. Matn, Lebanon: United Nations Development Programme and United Nations Human Settlements Programme, 2022.

40 UNHCR، الدستور الانتقالي لجمهورية السودان لعام 2005 https://www.refworld.org/legal/legislation/natlegbod/2005/en/72169

41 قانون الشرق نت بشأن الدستور المؤقت للسودان لسنة 1956 https://ln.run/coSew

42 ياسر محجوب الحسين، تعديل دستور السودان.. نوايا سلطوية، الجزيرة الإخبارية، 3 فبراير 2015، https://ln.run/p26Zz

43 رئاسة الجمهورية، مجلس السيادة الأول 1956-1958 https://ln.run/pb5i1

44 رئاسة الجمهورية، الحركة الوطنية السودانية الحديثة (1898-1956م) https://ln.run/lWM-E

45 Untied Nations، اتفاقية نيفاشا للسلام الشامل لعام 2005 https://peacemaker.un.org/documents/purpose-constitution

46 اتفاقية جوبا للسلام، الدستور نت، 3 أكتوبر2020 https://ln.run/hIWI7

47 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقارير التنمية البشرية في السودان. https://www.undp.org/sudan

48 بشائر أحمد عبد، اللامركزية في السودان بين النص القانوني والواقع العملي، 2022 https://ln.run/frdR8

49 البنك الدولي - تقارير حول الاقتصاد والتنمية في السودان، سبتمبر2022. https://www.worldbank.org/en/country/sudan

50 سودان إندبندت، تقرير أممي: الأزمة الإنسانية في السودان لها تأثير كارثي على النساء والفتيات، 24 سبتمبر 2024، https://ln.run/o8Sb1

51 OSHA، تقرير وضع السودان، 7 نوفمبر 2023، https://n9.cl/bg486f

52 بي بي سي عربي نيوز، هل يستطيع السودان وقف هجرة كفاءاته العليا والمتخصصة؟ 9 سبتمبر 2014، https://ln.run/BrMZV

53 وحدة حساسيات النزاع، هل حان الوقت للاستجابة اللامركزية للمساعدات في السودان؟ 13 يوليو 2023، https://ln.run/Xu-ZS

54 الأمم المتحدة: حقوق الإنسان، تقرير جديد يستعرض انتهاكات وتجاوزات مروعة في السودان، 23 فبراير 2024، https://ln.run/A-gRD

55 أسباب نت، البعد القبلي للصراع في السودان ومآلاته، نظرة معمقة، فبراير 2024 https://n9.cl/3wedr2

56 عبدالعظيم الأموي، تحديات موازنة السودان بين خفض التضخم وزيادة النمو، إندبندت عربية، 3 يناير 2020، https://n9.cl/2g4bp

57 الأمم المتحدة: حقوق الإنسان، تقرير جديد يستعرض انتهاكات وتجاوزات مروعة في السودان، 23 فبراير 2024، https://ln.run/A-gRD

58 جولي ليفول، النزاع المسلح في السودان: ملخص لقواعد القانون الدولي الإنساني الأساسية المنطبقة في النزاعات المسلحة غير الدولية، مجلة الإنساني، 16 يوليو 2024، https://n9.cl/asnrw8

59 وزارة المالية السودانية، موازنة 2023: الاقتصادي السوداني https://ln.run/qESJY

60 صحيفة السوداني: تفاصيل موازنة 2023، نصيب الفرد والمخصصات العامة، 31 يناير 2023، https://ln.run/oo8yC

61 أبو بكر محمد إبراهيم، إرادة التعليم تتحدى الحرب في امتحانات الثانوية العامة بالسودان، الجزيرة نت، 7 يناير 2025، https://cutt.ly/greM4gJ7

62 مثال: محمد العجاتي، دليل الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات، 21 أغسطس 2023، https://bit.ly/4gbI2Vv

63 سعاد صبري، تطور الجهوية في المغرب بين النص القانوني والممارسة، مجلة القانون والأعمال الدولية، 2018، https://cutt.ly/Ge3mcued

64 المرجع السابق.

65 المغرب يتبنى تقسيمًا ترابيًّا جديدًا، البوابة الوطنية للجماعات الترابية، https://cutt.ly/ue3mgj1c

66 المرجع السابق.

67 سعد الدين العثماني، ميثاق وطني للاتمركز الإداري، وزارة الانتقال الرقمي والإصلاح الإداري، المملكة المغربية، 26 ديسمبر 2018، https://cutt.ly/6e3RaUGL

68 حليمة عامر، مجلس المنافسة يوصي بتوضيح أهداف عقود النقل الحضري، sntrnews، 12 يوليو 2022، https://snrtnews.com/article/48139

69 محمد الفرس، دور الجماعات الترابية في دعم التمدرس من خلال الرؤية الإستراتيجية 2030/2015، تعليم برس، 16 إبريل 2017، https://cutt.ly/9e3Rz7GP

70 المرجع السابق.

71 مصطفى البوداني: الأجهزة المتدخلة في مجال التعمير والبناء وفق آخر التشريعات القانونية، مجلة مغرب القانون، 2018، https://cutt.ly/ne3RQodX

72 السياسة السكنية بالمغرب وسؤال التنمية الحضرية، نحو فهم أبعاد العلاقة، مركز جيل البحث العلمي، 11 ديسمبر 2021، https://jilrc.com/archives/14415

73 عصام أزمي، دور الجماعات الترابية في تعزيز المنظومة الصحية بالمغرب، مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، 2023، https://cutt.ly/we3RTBOe

74 محمد الكمبري، دور الجماعات الترابية في المجال الصحي والحد من انتشار الأمراض الوبائية - قراءة في ضوء ظهور فيروس كوفيد19- المستجد، https://cutt.ly/6e3RUIiA

75 المكاتب الجماعية لحفظ الصحة، https://cutt.ly/oe3ROqbJ، CasablancaCity.ma

76 تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2016، https://cutt.ly/Ue3TRbEQ

77 عبدالعزيز إكرام، جذب السياح إلى العالم القروي بجدد فرص الاستثمار والتشغيل في المغرب، هسبريس، 26 مايو 2024، https://cutt.ly/Je3TR7E7

78 اللامركزية في المغرب: وعود بإصلاحات قانونية في غياب آثار إيجابية مؤكدة، مبادرة الإصلاح العربي، 31 يوليو 2019، https://cutt.ly/1e3TYDbG

79 طه الفرحاوي، مرجع سابق.

80 اللامركزية في المغرب: وعود بإصلاحات قانونية في غياب آثار إيجابية مؤكدة، مبادرة الإصلاح العربي، مرجع سابق.

81 طه الفرحاوي، مرجع سابق.

82 اللامركزية في المغرب: وعود بإصلاحات قانونية في غياب آثار إيجابية مؤكدة، مبادرة الإصلاح العربي، مرجع سابق.

83 المرجع السابق.

84 المرجع السابق.

85 المرجع السابق.

86 طه الفرحاوي، مرجع سابق.

87 حميد القستلي، الجماعات المحلية وإشكاليات التخطيط الإستراتيجي الترابي، هسبريس، 29 يناير 2013، https://cutt.ly/Me3TIxJD

88 المرجع السابق.

89 أحمد بلمختار منير، الرقمنة وإصلاح إدارات الجماعات، هسبريس، 24 نوفمبر 2021، https://cutt.ly/Le3TOpFP

90 المرجع السابق.

91 التمكين الاقتصادي للنساء، وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، https://cutt.ly/ye3TkWRf

92 التهامي الوهابي، إقليم مديونة.. تمكين المرأة القروية في صلب اهتمام المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكالة المغرب العربي للأنباء، 28 أكتوبر 2024، https://cutt.ly/2e3TlI6X

93 بشري أزور، مشاركة النساء في تدبير الشأن المحلي.. انخراط لفائدة تحقيق تنمية المدن، وكالة المغرب العربي للأنباء، 29 سبتمبر 2013، https://cutt.ly/1e3TzLo1

94 تدبير اللغات وتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في ضوء الدستور: مقترحات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، https://cutt.ly/Re3Tx9Vl

95 سياسة الحكومة المرتبطة بالمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة، رئيس حكومة المملكة المغربية، 12 نوفمبر 2019، https://cutt.ly/Oe3Tc8Oi

96 أزهور الأمغوري، الأشخاص المُسنّون بالمغرب.. واقع يسائل منظومة القيم الأسرية ومدى نجاعة المقاربات الحكومية، شفاف، 1 أكتوبر 2024، https://cutt.ly/We3TvCeM

97 المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، البوابة الوطنية، المملكة المغربية، https://cutt.ly/de3Tmox3

98 المرجع السابق.

99 المرجع السابق.

100 المرجع السابق.

101 رئاسة الحكومة المغربية، وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، المرسوم رقم 2-17-618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، 31 ديسمبر 2018، https://is.gd/2FxBFy

102 كريستينا أبي حيدر، القوانين التي ترعى إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وأهمية قانون الطاقة المتجددة الموزعة، مبادرة الإصلاح العربي، 20 نوفمبر 2024، https://is.gd/UZH8B9

103 أحوال مصرية، خطة الحكومة لخصخصة قطاع الكهرباء، https://is.gd/cjVb7g

104 قانون نظام الحكم المحلي رقم 43 لسنة 1979، الباب الثاني المادة 10 والباب الثالث المادة 39. متاح على: https://manshurat.org/node/13261

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

مكاتب فبريكا. شارع كنيسة الاخوة الانجليين. منطقة اوتيل ديو، الاشرفية بيروت. لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.